والنون بـ(من) فهو نادر، وقد ثبت ذلك في نظم معروف، يشير إلى البيت المتقدم.

حكاية العلم، وشرطها

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا ٱقْتَرَنْ

تجوز حكاية العلم بـ(مَنْ)، فيعطى حركات العلم الأول رفعاً ونصباً وجراً، بشرط ألا يتقدم على (من) حرف عطف[(١)]، فتقول: من خالدٌ، لمن قال: جاء خالدٌ، ومن خالداً؟ لمن قال: رأيت خالداً، ومن خالدٍ؟ لمن قال: مررت بخالدٍ، فـ(من) مبتدأ و(خالد) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة[(٢)]، وفي المثال الثاني: (من) مبتدأ و(خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا المثال الثالث.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحْكَ، فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ محمد، من غلامَ محمدٍ؟ بالنصب، بل يجب رفعه[(٣)].

وكذا إذا سبق (مَنْ) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه على أنه خبر عن (مَنْ)، فتقول لقائل: جاء عصام، ورأيت عصاماً، ومررت بعصامٍ: ومَنْ عصامٌ، فالواو: للاستئناف، و(مَنْ) مبتدأ و(عصام) خبره.

وهذا معنى **قوله**: (والعلم احكينَّه مِنْ بعد (مَنْ)... إلخ) أي: احك العلم بـ(من) إن لم يتقدم عليها عاطف.

---

(١) هذا الشرط ذكره ابن مالك. وبقي من الشروط أن يكون العلم علماً لعاقل، وألا يتيقن عدم اشتراكه، فلا يقال: من الفرزدق؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق، لعدم الاشتراك فيه. وألا يتبع بنعت ولا توكيد ولا بدل، فلا يقال: من خالد العاقل؟ لمن قال: رأيت خالداً العاقل. بل يحكى بدون صفته، إلا إن كان النعت بـ(ابن) مضاف إلى علم فإنه يُحكى لصيرورته مع المنعوت كالشيء الواحد، نحو: من محمدَ بنَ علي: لمن قال: رأيت محمد بن علي.

(٢) هذا هو الأظهر. وقيل: إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب. بل هي حركة حكاية. وضمة الإعراب مقدرة. والأول أيسر.

(٣) عللوا تخصيص العلم بالحكاية دون غيره من أقسام المعارف بكثرة استعمال الأعلام، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها.

وفهم من قوله: (احكينه) أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، كما تقدم.

وظاهر قوله: (من بعد مَنْ) أنه مطلق في الوقف والوصل، وهو يفيد أن العلم لا يُحكى بـ(أي) بل يجب رفعه بعدها، فإذا قيل: رأيت محمداً، أو مررت بمحمدٍ، قلت: أيٌّ محمدٌ؟ برفع (محمد) لا غير.

والعاطف في **قوله**: **(من عاطف)** هو الواو خاصة وقيل: والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف؛ لأنه للاستئناف، كما مضى.

التَّأْنِيــثُ

١ ـ علامة التأنيث
٢ ـ تقدير التاء. وما يستدل به على ذلك

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ: تَاءٌ أَوْ أَلِفْ   وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ   وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

الاسم إما مذكر وإما مؤنث. والأصل في الأسماء التذكير[(١)] والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه، وهي:

١ ـ التاء، إما متحركة كما في الأسماء، نحو: آسية، آمنة، وفي أول المضارع، نحو: الفتاة العاقلة تحفظ لسانها، وإما ساكنة وهي في الفعل الماضي، نحو: قامتْ صفية بواجبها، والمراد هنا التاء التي في الأسماء.

٢ ـ ألف التأنيث المقصورة، مثل: أروى، خُزامى.

٣ ـ ألف التأنيث الممدودة، مثل: نجلاء، علياء.

وقد أنثت العرب أسماء كثيرة بتاء مقدرة، ويستدل على ذلك بما يأتي:

١ ـ الضمير العائد عليها، نحو: العين كحلتها، والأرض زرعتها. قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۖ﴾ [الحج: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَاۚ﴾ [محمد: ٤].

٢ ـ الإشارة إليها، نحو: هذه أرض مُعشبة، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

---

(١) يقولون: إن الشيء لفظ يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى. والشيء مذكر. فلذا كان الأصل التذكير. انظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢).

٣ ـ وصفها بالمؤنث، نحو: نزلنا أرضاً خَصْبةً، قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

٤ ـ ثبوت التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، نحو: أرض وأُريضة، وأُذن وأُذينة، وسِنٌّ وسُنينة.

٥ ـ ثبوتها في الفعل، نحو: وضعت الحرب أوزارها، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢].

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (علامة التأنيث تاء... إلخ) أي: إن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء؛ لأن التاء أصل، ولتدخل تاء التأنيث الساكنة في الفعل. وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء، مثل: كتف. ويعرف تقدير التاء بالضمير العائد عليها ونحوه كالإشارة والصفة. وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير.

وقوله: (أسامٍ) جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع.

* * *

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا) أَصْلًا وَلَا الْـ(مِفْعَالَ) وَالْـ(مِفْعِيلَا)

٧٦١ ـ كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

تقدم أن التاء تزاد في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المشتقة[1]؛ كقائم وقائمة، ومسلم ومسلمة،

(١) المراد بذلك الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث كما مُثِّل، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أنها لا تلحقها التاء، مثل: طالق، حائض، ومرضع وذلك لعدم الحاجة إليها، لأمن اللبس، فإن قُصد معنى الحدوث ـ أي: الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة ـ لحقتها التاء كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وأرضعت فهي مرضعة. قال تعالى في هول يوم القيامة: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] فالمرضعة هي المباشرة للإرضاع. =

ويقل ذلك في الأسماء الجامدة وهي أسماء الأجناس؛ كرجل ورجُلة[(١)]. وامرئ وامرأة، وغلام وغلامة، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

الأول: ما كان على وزن (فَعُول) بمعنى: (فاعل) وهو الوصف الدال على من فعل الفعل؛ كرجل صبور، وامرأة صبور. ورجل شكور، وامرأة شكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨][(٢)].

فإن كان (فعول) بمعنى: (مفعول) وهو: الدال على من وقع عليه الفعل، جاز أن تلحقه التاء على قلة؛ كجمل ركوب، وناقة ركوبة، ومن الكثير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢].

الثاني: ما كان على وزن (مفعال) كامرأة مهذار؛ أي: كثيرة الهذر[(٣)]، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] أي: غزيرة دائمة[(٤)].

الثالث: ما كان على وزن (مِفْعِيل) كرجل منطيق، وامرأة منطيق، للرجل البليغ، والمرأة البليغة.

الرابع: ما كان على وزن (مِفْعَل) كرجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشَم، والمِغْشم: بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ

= وتذهل: أي: تذهب عن ولدها التي ترضعه مع دهشة؛ لعظم الهول في ذلك اليوم. انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٣٢٥)؛ و«المقتضب» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(١) وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الرجُلة من النساء» أخرجه أبو داود (٤٠٩٩) ورجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة ابن جريج، لكن له شواهد، لعله يصل بها درجة الحسن، انظر: «جامع الأصول» (١٠/ ٦٥٥).

(٢) على القول بأنها على وزن (فَعُول) أصلها: بَغُوْي. فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء، فصار (بَغُيّ) ثم كسرت الغين لمناسبة الياء، وأما على القول بأنه على وزن (فعيل) فلا تلحقه التاء؛ لأنه وصف خاص بالمؤنث كحائض. انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص(٥٠).

(٣) الهذر: الكلام الذي لا يُعبأ به.

(٤) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٧).

لا يقاس عليه، نحو: رجل عَدُوٌّ، وامرأة عَدُوَّةٌ، ورجل ميقان[١]، وامرأة ميقانة، ورجل مسكين، وامرأة مسكينة.

الخامس: فعيل بمعنى: (مفعول)، بشرط أن يذكر له موصوف، نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وخروف ذبيح، وشاة ذبيح، بحذف التاء من المؤنث، اكتفاءً بمعرفة الموصوف، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: (خصلة ذميمة) أي: مذمومة، و(فعلة حميدة) أي: محمودة.

فإن كان (فعيل) بمعنى: (فاعل) لحقته التاء في التأنيث؛ كرجل كريم، وامرأة كريمة. وقد حذفت منه التاء قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] على أحد الوجهين[٢].

فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان. أَلحَقْتَ التاء؛ لعدم ذكر الموصوف، إذ لو حذفتها لالتبس بالمذكر[٣].

وإلى ما ذكر أشار **ابن مالك بقوله**: **(ولا تلي فارقة فعولاً... إلخ)** أي: ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث. أما لغير الفرق فتلي فعولاً ـ كغيره ـ كـ(ملولة) من الملل، و(فروقة) من الفَرَق، وهو الخوف، فالتاء للمبالغة لا للفرق، ولذا تلحق المذكر والمؤنث.

وقوله: **(فعولاً أصلاً)** يريد به ما كان بمعنى: (فاعل)، واحترز من (فعول) بمعنى: (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً؛ لأنه أكثر من الثاني، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء، فقال: (ولا المفعال والمفعيلا) والألف للإطلاق (كذاك مِفْعل) وهو الوزن الرابع، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ، ثم بيَّن أن التاء تمتنع من

(١) من اليقين. وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان؛ أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٢) وهو أن (رميم) فعيل بمعنى فاعل؛ أي: رامّة بمعنى بالية. والوجه الثاني: أنه بمعنى: مفعول؛ أي: مرموم. وعليه فهو من الكثير لا من القليل. وقد ذكر الزمخشري في «كشافه» (٤/ ٣١) أنه اسم، وليس وصفاً بمعنى فاعل ولا مفعول وقد نقله عنه أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٣٢) وأقره عليه.

(٣) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٠).

(فعيل) كـ(قتيل) أي: بمعنى: (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لحقته، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة: **(إن تبع موصوفه)** أي: موصوف مذكور قبله، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط وهو النعت، بل ما يشمل المعنوي؛ كوقوعه خبراً، نحو: هند قتيل، فتحذف منه التاء في الغالب، مع أن (قتيل) خبر لا نعت[(١)].

واحترز بقوله: (إن تبع موصوفه) مما لم يتبع موصوفه، بأن لم يَجْرِ على موصوف ظاهر ولا منوي، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء، فتلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣] بخلاف: رأيت قتيلاً من النساء، فلا تلحقه التاء، للعلم بالموصوف.

* * *

أوزان ألف التأنيث المقصورة

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ
٧٦٤ ـ وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ (أُرَبَى، وَالطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَرطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ(شَبْعَى)
٧٦٦ ـ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الْكُفُرَّى)
٧٦٧ ـ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى) مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

تقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة، وإما ممدودة، ولكل منهما أوزان نادرة، وأوزان مشهورة. والمراد بالأوزان المشهورة: الشائعة في الكلام الفصيح، فمتى عُرفت الصيغة دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنثة.

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول. والذي نصَّ عليه صاحب «المفصل» وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها، كما يشترط في فعيل. يقول ابن يعيش: (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء، خوف اللبس، نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان...) (٥/ ١٠٢).

فمن أوزان ألف التأنيث المقصورة:

١ ـ فُعَلى ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأُرَبَى ـ للداهية ـ وشُعَبى ـ اسم موضع ـ.

٢ ـ فُعْلى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ اسماً كبُهْمى ـ لنبتٍ ـ أو صفة كحُبْلى، وطُوْلى ـ أفعل تفضيل مؤنث أطول ـ أو مصدر كرُجْعى ـ مصدر للفعل (رجع)، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾ [العلق: ٨].

٣ ـ فَعَلى ـ بفتحتين ـ اسماً كان كبَرَدَى ـ لنهر بدمشق ـ أو مصدراً كَمَرَطَى ـ لنوع من السير السريع ـ أو صفة كَحَيَدَى، يقال: حمار حَيَدَى؛ أي: يحيد عن ظله لنشاطه. قال الجوهري: (ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على فَعَلى غيره)[1].

٤ ـ فَعْلى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ جمعاً كصَرْعى، جمع صريع وقَتْلى، جمع قتيل، أو مصدراً كدَعْوى، أو صفة كسَكْرى وشَبْعى، مؤنث سكران وشبعان.

٥ ـ فُعَالى ـ بضم أوله ـ كحُبارى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

٦ ـ فُعَّلى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهى، للباطل.

٧ ـ فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله ـ كسِبَطْرى، لضرب من المشي.

٨ ـ فِعْلى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ مصدراً كذِكْرى، أو جمعاً كظِرْبى ـ بالظاء المُشالة ـ جمع ظَرِبان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه اسماً لدويبة كالهرة منتنة الريح، وكحِجْلى، جمع حَجَل ـ اسم طائر ـ وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما.

٩ ـ فِعِّيلَى ـ بكسر أوله وثانيه مشدد ـ كحِثِّيثَى، مصدر للفعل حث على الشيء: إذا حض عليه.

---

(١) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

١٠ ـ فُعُلَّى ـ بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى ـ لوعاء الطلع.

١١ ـ فُعَّيْلى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ـ كخُلَّيطى، للاختلاط يقال: وقعوا في خُلَّيطى؛ أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ فُعَّالى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: شُقَّارى وخُبَّازى لنبتين، وخُضَّارى: اسم طائر.

وهذا معنى **قوله**: (وألف التأنيث ذات قصر... إلخ) أي: إن ألف التأنيث قسمان: مقصورة وممدودة، **وقوله**: (نحو أنثى الغُرِّ) أي: نحو الألف من أنثى الغُرِّ. والغر: جمع، مفرده المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس: (الغرة: بضم الغين بياض في الجبهة).

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى ـ وهي الألف المقصورة ـ اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أُربى... إلخ) و(الاشتهار) مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: والمشهور، أو بمعنى اسم الفاعل؛ أي: والمشتهِر و(مباني) جمع مبنى، بمعنى الوزن و(في) بمعنى: (من) والتقدير: والمشهور من أوزان الألف الأولى، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان: (واعزُ) أي: انسب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استندارا) أي: ندرة، بمعنى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

* * *

أوزان ألف التأنيث الممدودة

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) ـ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ـ وَ(فَعْلَلَاءُ)

٧٦٩ ـ ثُمَّ (فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا)

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة[1] منها:

(١) بعض هذه الأوزان مشترك بينها وبين الألف المقصورة، انظر: «شرح الأشموني» (١٠٣/٤).

١ ـ فَعْلَاء ـ بفتح فسكون ـ اسماً كصحراء، أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء، وعلى غير أفعل كديمة هطلاء[1]، ومذكره: سحاب هَطِلٌ أو هَطَّال.

٢ ـ أفْعِلَاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ كأربِعاء ـ اسم لليوم المعروف.

٣ ـ فَعْلَلَاء ـ بفتح فسكون ففتح ـ مثل: عَقْرَباء، لأنثى العقارب، واسم مكان.

٤ ـ فِعَالَاء ـ بكسر ففتح ـ مثل: قِصَاصَاء، اسم للقصاص. ولا يحفظ غيره.

٥ ـ فُعْلُلَاء ـ بضم فسكون فضم ـ مثل: قُرْفُصَاء؛ لنوع من الجلوس.

٦ ـ فَاعُولَاء، مثل: عاشوراء؛ لليوم العاشر من المحرم.

٧ ـ فَاعِلَاء، مثل: قَاصِعَاء، وغَائِبَاء، ونَافِقَاء، وكلها اسم لِكُوَّى[2] تكون في جحر اليربوع[3].

٨ ـ فِعلِياء ـ بكسر فسكون فكسر ـ نحو: كبرِياء، وهي العظمة.

٩ ـ مَفعولَاء ـ بفتح الميم وضمها وكسرها ـ نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخ.

١٠ ـ فُعالَاء ـ بضم العين وفتحها وكسرها ـ نحو: دبوقاء، للعذرة، وبَرَاساء ـ اسم للناس، وقَرِيثاء ـ نوع من البسر ـ.

١١ ـ فُعَلَاء ـ بضم الفاء وفتحها وكسرها ـ نحو: خُيلاء ـ للتكبر ـ وجَنَفَاء ـ اسم مكان ـ وسِيَراء ـ لبُرْدٍ فيه خطوط صفر.

---

(١) الديمة: مطر بلا رعد ولا برق.
(٢) جمع كُوَّة وهي: فتحة في الحائط غير نافذة.
(٣) اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر، طويل الرجلين، قصير اليدين. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٢/٤٠٨).

وهذا معنى **قوله**: (لمدها فعلاء... إلخ) أي: للممدود من ألف التأنيث فعلاء... إلخ، وكلها مختومة بالهمزة. وقد تركها الناظم في بعضها للوزن.

وقوله: (أفعلاءُ مثلثَ العين) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها.

وكذا **قوله**: (ومطلق العين فَعالا) بمعنى: أنها غير مقيدة بحركة، بل هي مطلقة في الحركات الثلاث. و(مطلق) بالنصب حال من (فَعالا) وفي بعض النسخ بالرفع على أنه خبر مقدم، و(فَعالا) مبتدأ مؤخر.

وقوله: (وكذا مطلقَ فاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا) بالنصب حال ـ أيضاً ـ من الضمير المستتر في (أخذا) والتقدير: وفَعَلاءُ أُخِذَ حال كونه مطلق فاء. والألف في (أُخذا) للإطلاق.

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

الاسم المقصور القياسي

٧٧١ ـ إِذَا ٱسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الْأَسَفْ)

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ ـ كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: (الدُّمَى)

يقسم الصرفيون الاسم إلى أربعة أقسام:

صحيح، ومقصور، وممدود، ومنقوص، فالصحيح: ما ليس بمقصور، ولا ممدود، ولا منقوص. والمنقوص: ما آخره ياء مكسور ما قبلها، وقد تقدم أول الكتاب. ولا بحث لنا فيه الآن، إنما البحث في المقصور والممدود.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، مثل: جاء الفتى. فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: على، وبالمعرب: المبني، نحو: متى، وبالألف ما آخره ياء، نحو: الهادي، وباللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب. وقد تقدّم ذلك ـ أيضاً ـ في أول الكتاب.

والمقصور قسمان:

١ ـ **مقصور قياسي**: وهو وظيفة النحوي؛ لأنه يخضع للقواعد التي توصل إليها الصرفيون.

٢ ـ **مقصور سماعي**: وهو وظيفة اللغوي، ولا تضبطه قواعد معينة، وإنما يُعرف بالتتبع والاطلاع على معاجم اللغة[١]. وسيأتي في آخر الباب ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) وقد أُلِّف في ذلك مؤلفات مستقلة، منها: كتاب «المقصور والممدود» للفراء =

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم معتل، له نظير من الصحيح، يجب فتح ما قبل آخره، وله مواضع منها:

١ ـ أن يكون مصدراً للفعل الثلاثي (فَعِلَ) ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اللازم المعتل الآخر بالياء، فإن مصدره (فَعَلَ) ـ بفتح أوله وثانيه ـ فإذا كان له نظير من الاسم الصحيح على هذه الوزن. فمصدر الفعل المعتل يكون مقصوراً قياسيّاً، نحو: شَقِيَ شقىً، وهوي هوىً، وجَوي جوىً[(١)]، فإن نظائرها من الصحيح الآخر: فَرِح فَرَحاً، وأشِرَ أشَرَاً، وبَطِر بَطَراً[(٢)].

٢ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فِعْلة) ـ بكسر فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث، التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن، فهو مقصور قياسي، نحو: رِشْوة ورِشَا، وفِرْية وفِرَى، ومِرْية ومِرَى[(٣)] فإن نظائرها من الصحيح: قِرْبَة وقِرَب[(٤)]، وفِكْرة وفِكَر، وحِكْمة وحِكَم.

٣ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن فهو مقصور قياسي، نحو: رُقْيةٍ ورُقى[(٥)]، وقُدوة وقُدى، ومُدْية ومُدَى، فإن نظائرها من الصحيح: غُرفة

= م(٢٠٧هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي. ومنها: في النظم: «مقصورة ابن دريد» وأبياتها (٢٥٤) بيتاً، وهي مطبوعة بشرحها لابن هشام اللخمي. بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

(١) الجوى: الحرقة من حزن أو عشق.

(٢) الأشر والبطر: عدم شكر النعمة.

(٣) الفرية: الكذب. والمرية: الجدال.

(٤) القربة: بالكسر وعاء الماء. وبالضم: ما يُتقرب به إلى الله تعالى.

(٥) الرقية: القراءة على المريض.

وغُرَف، وقُرْبة وَقُرَب، وطُرْفة وطُرَف[١].

وهذا معنى **قوله**: (إذا اسم استوجب من قبل الطَّرَف... إلخ) أي: إن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر: أَسِفَ. وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ أي: يسمى مقصوراً قياسيّاً؛ لأنه مقيس على الاسم الصحيح.

وقوله: (بقياس ظاهر) أي: لا خفاء فيه. ثم ذكر ثلاثة من مواضعه[٢].

ثم مثل للمعتل **بقوله**: (نحو الدُّمى) مفرده: دُمْية، وهي الصورة من العاج ـ وهو عظم الفيل ـ أو الصورة المنقوشة في الحائط.

* * *

الاسم الممدود القياسي

٧٧٤ ـ وَمَا ٱسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ   فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ(ٱرْعَوَى) وَكَ(ٱرْتَأَى)

لما فرغ من المقصور القياسي ذكر الممدود، وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: بناء، صحراء، قُرَّاء.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يشاء، وبقولنا: قبلها ألف زائدة: الألف الأصلية، نحو: ماء، فليس بممدود؛ لأن ألفه غير زائدة؛ لأنها عين الكلمة، إذا أصله: مَوَهٌ، كما سيأتي في التصغير ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) الطرفة: ما يُستطرف؛ أي: يستملح.

(٢) ومن مواضع المقصور القياسي:
٤ ـ أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي، مثل: مُعطى.
٥ ـ أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل، سواء كان للتفضيل أو غيره، مثل: أقصى، أعمى.
٦ ـ أن يكون على وزن (مَفْعل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام، مثل: ملهى مسعى.

والممدود ـ كالمقصور ـ ينقسم قسمين:

١ ـ **سماعي**، وسيأتي.

٢ ـ **قياسي**: وهو كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر، يجب قبل آخره ألف، وله مواضع منها:

١ ـ مصدر الفعل الذي أوله همزة وصل، سواء كان خماسيّاً أو سداسيّاً، بشرط أن يكون معتل الآخر، نحو: ارعوى ارعواءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واكتسب اكتساباً، واستغفر استغفاراً.

٢ ـ مصدر كل فعل معتل الآخر على وزن (أفْعَل)، نحو: أعطى إعطاءً، وأربى إرباءً[1]، وأغنى إغناءً، فإن نظيرها من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخبر إخباراً[2].

وهذا معنى **قوله**: **(وما استحق قبل آخرٍ ألف... إلخ)** أي: وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ـ وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل)، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل ـ فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً، ثم ذكر المثال، وهو مصدر الفعل **(ارعوى)** وهو: ارعواءً؛ أي: انكفَّ عن فعل القبيح. والفعل **(ارتأى)** ومصدره: الارتئاء، يقال: ارتأى في أمره: إذا تدبره وتأمل فيه.

(١) أربى الرجل إرباء: دخل في الربا. وأربى عليه: زاد. وأربى فلان: أخذ أكثر مما أعطى.

(٢) ومن مواضع الممدود القياسي:
٣ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل ثلاثي معتل الآخر، مثل: عوى عواءً.
٤ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فِعال) من فعل على وزن (فاعل) معتل الآخر، مثل: عادى عداءً.

وقوله: (ألف) مفعول به لـ(استحق) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

* * *

المقصور والممدود السماعيان

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَ(الْحِجَا) وَكَ(الْحِذَا)

هذا هو القسم الثاني وهو: المقصور السماعي، والممدود السماعي.

فالمقصور السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف المقصور، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب فتح ما قبل آخره. فيرجع إلى معاجم اللغة، ليعرف المسموع منه عن العرب؛ إذ لا حظَّ له في القياس، مثل: الفتى ـ واحد الفتيان ـ والحِجا: العقل، والثرى: التراب، والسَّنا: الضوء.

والممدود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف الممدود، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب قبل آخره ألف، مثل: الفتاء: حداثة السن، الثراء: كثرة المال، السَّناء: الشرف.

وهذا معنى **قوله**: (والعادم النظير ذا قصر... إلخ) فالعادم، مبتدأ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، و(بنقل) خبر المبتدأ، والتقدير: والاسمُ العادمُ نظيرَه من الصحيح ثابت بنقل؛ أي: مقصور على السماع عن العرب.

وقوله: (ذا قصر وذا مد) حالان من الضمير المستتر في الخبر، و(الحجا) أي: العقل، مقصور سماعي، و(الحذا) أي: النعل، ممدود سماعي، وقصره للضرورة.

* * *

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

أجمع النحويون على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة، وشواهده كثيرة؛ كقول الشاعر:

لا بدَّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَالَ السَّفَرْ ولـو تَـحَنَّـى كُـلُّ عَـوْدٍ ودَبِـرْ[(١)]

فقصر الشاعر كلمة (صنعا) لضرورة الوزن، وهي ممدودة. واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. ومذهب الكوفيين أرجح؛ لأنه مؤيد بالسماع، ولأن الشعر موضع التيسير، ومنه قول الشاعر:

سَيُغْنِيْنِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَـلَا فَـقْـرٌ يَـدُومُ ولا غِـنَـاءُ[(٢)]

فمدَّ الشاعر كلمة (غناء) لضرورة الشعر، وهي مقصورة؛ لأنه يريد الغنى ـ بالقصر ـ بدليل أنه قرنه بالفقر.

وهذا معنى **قوله**: (وقصر ذي المد... إلخ) أي: إن قصر الممدود للضرورة الشعرية مجمع على جوازه[(٣)]. أما العكس وهو مدُّ المقصور فيجوز وقوعه في الضرورة، مع الخلاف في صحته..

---

(١) صنعا: بلد في اليمن، وقرية قرب دمشق، عود: بفتح فسكون، هو المسن من الإبل، دبر: بوزن فرح؛ أي: أصابته الدَّبَرة ـ بفتحات ـ وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره. وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت.

إعرابه: (لا) نافية للجنس (بدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من صنعا) خبرها، أو متعلق بـ(بدَّ) والخبر محذوف؛ أي: حاصل (وإن طال) الواو عاطفة، وإن: شرطية، وطال: فعل الشرط وفعله، والجواب محذوف، ويصح إعراب (إنْ) وصلية زائدة و(طال) فعل ماض، والواو قبلها للحال، (السفر) فاعل مرفوع، وسُكّن لأجل الروي، والجملة في محل نصب حال، (ولو تحنّى) شرط غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودَبِرَ) الواو عاطفة، ودَبِرَ: فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر، وجواب (لو) محذوف.

(٢) إعرابه: (سيغنيني) السين حرف استقبال، ويغني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، (الذي) اسم موصول فاعل، (أغناك) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر. والكاف مفعول به، (عني) متعلق بما قبله. والجملة صلة الموصول لا محل لها. (فلا) الفاء: للتعليل. ولا: نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا)، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر (لا)، (ولا) الواو عاطفة. ولا: زائدة للتوكيد، (غناء) معطوف على (فقر) أو اسم (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس، والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

(٣) وعللو ذلك بأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل. بحذف الحرف الزائد منه. فهو تخفيف. انظر: «ضرورة الشعر» للسيرافي ص(٩٩).

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحًا

كيفية تثنية المقصور

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي ٱجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ ـ كَذَا الّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

اعلم أن الاسم القابل للتثنية خمسة أنواع:

١ ـ **الصحيح**: كطالب وطالبة.

٢ ـ **المنزّل منزلة الصحيح**[(١)]: كظبْيٍ ودَلْوٍ.

٣ ـ **المنقوص**: كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة تثنى بلا تغيير، فتقول: طالبان، وطالبتان، وظبيان، ودلوان، والقاضيان، إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء فترد إليه، نحو: داعيان، في تثنية: داعٍ.

٤ ـ **المقصور**.

٥ ـ **الممدود**، وهذان فيهما تفصيل عُقِد له هذا الباب، وإنما اقتصر على جمع التصحيح؛ لأن جمع التكسير له باب يخصه.

أما المقصور فهو نوعان:

الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التثنية، وذلك في ثلاث مسائل:

---

(١) يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح. وهو ما آخره واو أو ياء قبله سكون كما مُثِّل. فهذا تظهر عليه حركات الإعراب، كما تظهر في الصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة.

١ ـ أن تكون ألفه رابعة فصاعداً. كـ(ملهى، وفتوى، ومستشفى) فتقول: (ملهيان، وفتويان، ومستشفيان).

٢ ـ أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من ياء[1] كـ(فتى، ورحى) فتقول: (فتيان، ورحيان) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يوسف: ٣٦].

٣ ـ أن تكون غير مبدلة، وهي الألفُ الأصليةُ (وتكون في حرف أو شبهه) والمجهولةُ الأصل، وهي التي في اسم لا يعلم أصله[2] وقد أميلت[3] فالأولى كـ(متى) و(بلى) ـ علمين[4] ـ. فتقول: (متيان، وبليان). والثانية، نحو: (الدَّدَا) بوزن: الفتى، وهو اللعب، فتقول: (الديان).

النوع الثاني من المقصور: ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسألتين:

١ ـ أن تكون مبدلة من الواو كـ(عصا) و(شذا) فتقول: (عصوان وشذوان)[5].

٢ ـ أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ، نحو: (لدى) ـ علماً ـ فتقول: (لدوان).

وهذا معنى **قوله**: (آخر مقصور تثني اجعله يا... إلخ) أي: اجعل آخر المقصور إذا ثنيته ياء، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف، أو كان أصل ألفه الياء، نحو: (الفتى). وكذلك الجامد الذي أُمِيْلَ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه. ويدخل فيه ما ألفه أصلية؛ لقوله:

---

(١) يعرف ذلك بتثنية الاسم أو جمعه.

(٢) قيل: ومن ذلك ألف (موسى) ونحوه من الأسماء الأعجمية. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٣) أي: لم تظهر عند النطق ألفاً خالصة، وإنما فيها رائحة الياء، فكانت الياء أحق بها عند القلب.

(٤) لأنه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بأنه مقصور؛ لأنه مبني. والمقصور معرب.

(٥) الشذا: بالقصر كِسَر العود. الواحدة: شذاة، مثل: حصى وحصاة.

كـ(متى). وما ألفه مجهولة الأصل، لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر؛ لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء، فكيف يقال: إن الألف ليس لها أصل ترد إليه؟!

ثم **قال**: (في غير ذا) أي: في غير هذا المذكور، وهي المسائل الثلاث (تقلب واواً الألف) وذلك في مسألتين (وأوْلها) أي: أوْلِ اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو (ما كان قبل قد أُلف) أي: ما أُلف في باب الإعراب من علامة التثنية.

* * *

كيفية تثنية الممدود

٧٨١ ـ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا   وَنَحْوُ: (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ)، وَ(حَيَا)

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ   صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود، وهو أربعة أنواع:

١ ـ ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كـ(حمراء، وصحراء) فتقول: (حمراوان، وصحراوان).

٢ ـ ما يترجح فيه الإعلال ـ وهو تغيير الهمزة إلى الواو ـ على التصحيح ـ وهو إبقاء الهمزة على صورتها ـ وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق[1]؛ كـ(علباء)[2] وأصلها: علباي، بياء زائدة لإلحاقها بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة، فتقول في تثنيته: (علباوان) أو (علباءان).

---

(١) الإلحاق: تقدم تعريفه في باب «الممنوع من الصرف». وأزيد هنا بأن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة. وليس لها أحكام هامة. وقد نصَّ السيوطي في «همع الهوامع» (٦/ ٢٤٦) على أنه لا إلحاق إلا بسماع من العرب، وقال: «إن هذا أصح المذاهب؛ لأنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب»اهـ. وقد انتهى ذلك بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم. وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن. وآخر الرابع في البوادي. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٥٣).

(٢) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق.

٣ ـ ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: (كساء) و(بناء)، فالأول أصله: (كساو) لأنه من كسوت. والثاني أصله: بناي؛ لأنه من بنيت، فتقول في تثنيتهما: (كساءان) و(بناءان)، أو: (كساوان وبناوان)، وتقول في تثنية (حياء): (حياءان) أو (حياوان).

٤ ـ ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كـ(قُراء)[1] و(ابتداء) فالأول: من قرأ. والثاني: من ابتدأ، فتقول: (قراءان)، (وابتداءان).

وما جاء مخالفاً لما ذكر فهو مقصور على السماع؛ كقولهم في (الخوزلى)[2]: الخوزلان، بحذف الألف، والقياس: الخوزَليان، وقولهم في (حمراء): حمرايان، بقلب الهمزة ياء، والقياس: حمراوان، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(وما كصحراء بواو ثنيا... إلخ)** أي: وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل، فيثنى بقلب الهمزة واواً أو إبقائها. وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية **(صحح)** أي: أبق الهمزة في التثنية.

وقوله: **(وَحَيا)** مقصور للضرورة، وأصله: حياء، كما تقدم ـ وهو الاستحياء ـ، ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب **(على نقل)** أي: سماع، **(قُصر)** أي: فلا يقاس عليه.

* * *

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح

٧٨٣ ـ وَٱحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥ ـ فَالْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(١) القُراء: الناسك المتعبد.

(٢) الخوزلي: بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر.

اعلم أن الاسم الذي يراد جمعه جمع مذكرٍ سالمٍ[(١)] أربعة أنواع:

الأول: الصحيح الآخر كـ(مسلم) و(محمد) فتلحقه علامة الجمع ـ وهي الواو والنون، أو الياء والنون ـ بلا تغيير فتقول: (مسلمون) و(محمدون).

الثاني: المنقوص كـ(القاضي) فتحذف ياؤه، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، فتقول: (القاضُون)، و(القاضِين).

الثالث: الاسم الممدود، ويعامل في جمعه كما عومل في التثنية، فتقول في: (قراء): (قراءون) بالتصحيح، وفي (حمراء) ـ علماً لمذكر[(٢)] ـ: (حمراوون) بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء ـ علمين لمذكرين ـ.

الرابع: المقصور ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في: (الأدنى): (الأدنَون)، و(الأدنَيْن)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

وإن أريد جمعه بألف وتاء قلبت ألفه، كما تقلب في التثنية، فتقول في (فتى) ـ علماً لمؤنث ـ: فتيات، وتقول في (عصا) ـ علماً لمؤنث ـ: (عصوات) وفي (حبلى): (حبليات).

وإذا كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة): (فتيات)، وفي (قناة): (قنوات)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

وهذا معنى **قوله**: **(واحذف من المقصور... إلخ)** أي: واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على **(حد المثنى)** أي: على طريقة

---

(١) ذكرت في الجزء الأول من هذا الشرح في باب «جمع المذكر السالم» الخلاف في ضبط كلمة (السالم) وأنها تكون صفة لمذكر، فتضبط بضبطه، أو صفة لجمع.

(٢) لأن المزيد بهمزة التأنيث لا يجمع جمع مذكرٍ سالم، إلا إن أريد به المذكر.

المثنى، والمراد: جمع المذكر السالم **(ما به تكمَّلا)** أي: اكتمل آخره، وهو الألف، فتحذف لالتقاء الساكنين، وإنما قيل لجمع المذكر السالم: إنه على حد المثنى؛ لأنه أعرب بحرفين، وسلم في بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك.

وقوله: **(والفتح أبق مشعراً بما حذف)** أي: والفتح الذي قبل الألف المحذوفة أبقه دالّاً عليها ومشعراً بها.

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بتاء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في التثنية.

وقوله: **(وتاءَ ذي التا أَلْزِمَنَّ تنحيه)** أي: ما آخره تاء من المقصور تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع، لئلا يُجمعَ بين علامتي تأنيث، وقوله: (وتاءَ) مفعول أول مقدم، و(تنحيه) مفعول ثانٍ.

* * *

حركة العين في جمع المؤنث السالم

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثيّاً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، وهو مؤنث مختوم بالتاء أو مجرد منها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعاً لحركة فائه، نحو: سَجْدة، ودَعْد، فتقول: سَجَدات، وَدَعَدات، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ[1]﴾ [البقرة ١٦٧].

وإن كانت فاؤه مضمومة، نحو: خُطوة، وصُلح ـ علم مؤنث ـ، أو مكسورة، نحو: هِنْد، وكِسْرة، جاز لك في عينه: الفتح والإسكان

---

(١) الضمير المتصل (هم): مفعول أول للفعل يُري. والميم علامة الجمع، (الله) فاعل، (أعمالهم) مفعول ثان، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (حسرات) مفعول ثالث أو حال على أن (رأى) بصرية.

مطلقاً، فتقول: خُطَوات وخُطْوات، وصُلَحات وصُلْحَات، وهِنَدات وهِنْدات، وكِسَرات وكِسْرات، وجاز الإتباع لحركة الفاء، بشرط ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء، أو مكسورة واللام واواً، كما سيأتي، فتقول في الأسماء السابقة: خُطُوات، وصُلُحات، وهِنِدات، وكِسِرات.

واحترز بالاسم من الوصف، نحو: ضَخْمة، وبالثلاثي من الرباعي؛ كزينب، وبالساكن العين من محركها، كشجرة، وبغير معتل العين من معتلها، كجوزة وبيضة، وبغير مدغم العين من مدغمها، نحو: جَنَّة. فهذه الأنواع الخمسة يمتنع التغيير فيها عند جمعها بالألف والتاء، فتبقى العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: ضَخْمات، وزَيْنبات، وشَجَرات، وجَوْزات، وبَيْضات، وجَنَّات.

وهذا معنى **قوله**: (والسالم العين... إلخ) أي: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين من الإعلال والتضعيف (إتباع عينٍ فاءَه) أي: إتباعَ عينه الساكنةِ الحركةَ التي شُكلت بها الفاء، وهي الفتحة.

وقوله: (الثلاثي) أصلها: الثلاثيّ، بتشديد الياء، فخففت للشعر، ثم ذكر في البيت الثاني بقية الشروط، وهي أن يكون ساكن العين مؤنثاً، سواء كان بالتاء أو مجرداً منها.

ثم **قال**: (وسكن التالي غير الفتح... إلخ) أي: والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة، فيجوز في تاليها وهو العين مع الاتباع: التسكين أو الفتح تخفيفاً، فهذه ثلاث لغات، كلها منقولة عن العرب.

* * *

من شروط الإتباع

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: (ذِرْوَهْ) وَ(زُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ: (جِرْوَهْ)

أشار بهذا إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة، وهو ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء؛ كدُمْية[١] وزُبْية[٢] ولا

(١) الدمية: بضم الدال. تقدم معناها في أول «المقصور والممدود».

(٢) الزُبية: بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والرابية لا يعلوها الماء.

مكسورة واللام واو؛ كذِرْوة[١] ورِشْوة، فيمتنع إتباع العين للفاء، فلا يقال: دُمُيات وزُبُيات، استثقالاً للضمة قبل الياء، ولا يقال: ذِرِوات، ورِشِوات، استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: دُمَيات أو دُمْيات، وزُبَيات أو زُبْيات، وذِرَوات أو ذِرْوات، ورِشَوات أو رِشْوات.

وهذا معنى **قوله**: (ومنعوا إتباع نحو ذروة... إلخ) أي: منع النحاة إتباع الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء. وقوله: (نحو ذروه) أي: إتباع جمع (نحو: ذروه..).

وقوله: (وشذ كسر جروه) أي: شذ ما حكاه يونس من قولهم: جِرِوات ـ بكسر الراء ـ لما فيه من الكسرة قبل الواو، والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء.

* * *

حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

أي: إنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد السابقة فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.

فالأول كقولهم في (جِرْوَة): جِرِوات، كما تقدم.

والثاني كقول الشاعر:

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحَى فأطقْتُها وما لِيْ بِزَفْراتِ العَشِيِّ يَدَانِ[٢]

---

(١) الذروة: بالكسر والضم. من كل شيء أعلاه.

(٢) زفرات: جمع زفرة وهي: إدخال النَّفَس في الصدر، والشهيق إخراجه، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين؛ لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين. (يدان) قدرة وقوة.

إعرابه: (حُمِّلت) حُمِّل: فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان و(الضحى) مضاف إليه (فأطقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف و(العشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف.

فسكَّن عين (زَفْرات) للضرورة، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة، فيقال: زَفَرات.

والثالث: كقول هذيل في جَوْزة وبيضة، ونحوهما: جَوَزات وبَيَضات ـ بفتح الفاء والعين ـ والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة، كما تقدم.

وقول ابن مالك: **(ونادر)** خبر مقدم **(غيرُ ما قدمته)** مبتدأ مؤخر، والتقدير: غير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

١ ـ أوزان جموع القلة

٧٩١ ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

٢ ـ الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ(أَرْجُلٍ)، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ(الصُّفِي)

جمع التكسير: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفرده عند الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ(قلم) و(أقلام)، أو بنقص عنه، كـ(رسول) و(رسل)، أو باختلاف في حركاته، كـ(أسَد) و(أُسْد).

والتغيير قد يكون ظاهراً كما مُثِّل. وقد يكون مقدراً؛ كـ(فُلْك) للمفرد والجمع، فالمفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس: ٤١] بدليل وصفه بالمفرد، والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ[1] فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] بدليل وصفه بالجمع.

وجمع التكسير نوعان:

أ ـ **جمع قلّة**: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان:

١ ـ أَفْعِلَة: كأَغْذِية، وأدوية.

٢ ـ أفْعُل: كأَرْجُل، وأَنْفُس.

٣ ـ فِعْلة: كفِتْية، وصِبْية.

٤ ـ أفْعال: كأنهار، وأبطال.

ب ـ **جمع كثرة**: وهو ما دل على ثلاثة إلى غير نهاية[2].

(١) (مواخر) حال. وما ذُكر في (فلك) هو: على أحد القولين، والقول الثاني أن (فُلْك) وما ماثله اسم جمع ولا تغيير مقدر؛ لأنه تكلف لا داعي له. انظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٣/٣٩٢).

(٢) أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما يصلحان للقلة والكثرة حسب =

وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة وضعاً، فتضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلّة والكثرة، وتستغني به عن وضع الآخر، كرِجْلٍ وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلّة؛ كَرَجُلٍ ورجال، وقلب وقلوب.

وهذا معنى **قوله**: **(أفعلةٌ أفعل... إلخ)** أي: إن هذه الأوزان الأربعة هي أوزان جموع القلّة.

وقوله: **(ثُمَّتَ أفعال)** هي (ثُمَّ) العاطفة زيدت في آخرها (تاء) التأنيث المفتوحة.

ثم ذكر أن بعض هذه الأوزان يفي بجمع الكثرة؛ أي: يدل عليها، ويغني فيها، وهذا بالوضع ـ كما تقدم ـ **(كأرجل)** في جمع (رِجْل) فإنهم لم يجمعوه جمع كثرة، و**(العكس)** وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلّة **(جاء)** وضعاً **(كالصُّفِي)** جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء، وأصله: صُفُويٌ، على وزن (فُعُول)، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء للمناسبة، فصارت (صُفِيٌّ) بياء مشددة، ولم يشددها الناظم، لضرورة الوزن.

وقد ذكر الجوهري[(١)] وغيره: صفاة، وأصفاء، وصُفِيٌّ، فيكون له جمع قلّة وجمع كثرة، لكن استغنت العرب عن بناء القلّة ببناء الكثرة[(٢)].

= القرينة. ففي قوله تعالى عن الصيام: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] يدل جمع المؤنث السالم على الكثرة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] على القلة؛ لأن المراد بها أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام. انظر: «المصباح المنير» ص(٦٩٥).

(١) «الصحاح» (٦/٢٤٠١).

(٢) وهذا من باب الاستعمال لا من باب الوضع. والفرق بينهما أن الوضع لم تضع العرب أحد البناءين استغناءً بالآخر: كرجل وأرجل، والاستعمال أن تكون وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها استعملت أحدهما كالصُّفِي. «حاشية ابن الحاج» (٢/١٢٩).

مفردات أوزان جموع القلة

الوزن الأول: (أفعُل)

٧٩٣ ـ لِ(فَعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ
٧٩٤ ـ إنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ) وَ(الذِّرَاعِ) فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

شرع المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الكلام على أوزان جموع التكسير المطردة، وهي التي تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة، متى تحققت هذه الأوصاف جاز جمعه على هذا الوزن دون الرجوع إلى معاجم اللغة.

وبدأ بأوزان جموع القلّة، وهي أربعة ـ كما تقدم ـ:

الأول: (أفْعُل) ـ بضم العين ـ وهو يطرد في نوعين:

١ ـ فَعْل اسماً صحيح العين، سواء كان صحيح اللام، نحو: نفس وأنفس، وشهر وأشهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢] أم كان معتل اللام، نحو: ظبي وأظْبٍ، وأصله: أَظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار: أظْبِيٌ، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء، كما تحذف في المنقوص، فصار: (أظْبٍ)، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وخرج بالاسم: الصفة، نحو: ضخم، فلا يقال: أضخم، وإنما قالوا: عَبْد وأعبد، لغلبة الاسمية. وخرج بصحيح العين: معتل العين، نحو: سوط وبيت، وشذ قياساً لا استعمالاً: عين وأعين؛ لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وشذ قياساً واستعمالاً[(١)]: ثوب وأثوب.

٢ ـ النوع الثاني مما يجمع على (أفْعُل): الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، وقبل آخره مدة؛ كعناق وأعنق، وذراع وأذرع.

(١) ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، وما شذ فيهما فلا يعول عليه لفقد أصْلَيْهِ. «المصباح المنير» ص(٣٠٧)؛ «المزهر» (١/ ٢٢٦).

وندر من المذكر: طِحال وأطحل، وغُراب وأغرب.

وهذا معنى **قوله**: **(لفَعْلٍ اسماً صح عيناً أفْعُل... إلخ)** أي: إن (أفْعُل) أحد جموع القلّة يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين. والثاني: ما كان رباعيّاً بشرط أن يكون اسماً، وأن يكون **(كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرف)** ويؤخذ اشتراط تأنيثه بلا علامة من قوله: (وعَدِّ الأحرف)؛ إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة؛ لأنه صرح أولاً بالرباعي.

* * *

الوزن الثاني: (أفعال)

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي ٱسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦ ـ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ)

٢ ـ الوزن الثاني من جموع القلّة (أفعال)[1] وهو يطرد في كلِّ اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على (أفْعُل)؛ إما لأنه على وزن (فَعْل) ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب.

أو لأنه على غير وزن (فَعْل) من أوزان الثلاثي وهو (فِعْل)؛ كحِزْب وأحزاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾ [النور: ٥٩]، و(فُعْل)، نحو: صُلْب[2] وأصلاب، و(فَعَل)، كجَمَل وأجمال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، جمع: جدث ـ بفتحتين ـ وهو القبر، و(فَعُل)؛ كعَضُد وأعضاد. و(فُعُل)، كعُنُق وأعناق، قال تعالى: ﴿لَّـٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]، جمع حُقُب ـ بضمتين ـ وهو الدهر، و(فُعَل)، نحو: رُطَب وأرطاب، والغالب أن هذا الوزن من الثلاثي يجمع على (فِعْلان) بكسر الفاء؛ كقولهم في صُرَد

---

(١) هذا الوزن أكثر صيغ جمع التكسير وقوعاً في القرآن، فهو في (١١١) موضعاً. «دراسات لأساليب القرآن» (٢/٤/٣٥٥، ٤٠٧).

(٢) الصُلْب: كل ظهر له فَقَار.

صِرْدان، وفي: جُرَذ[1]: جِرذان، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ذكر ذلك في الكلام على الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة.

وشذ قياساً في (فَعْلِ) ـ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ـ، نحو: فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤][2].

وهذا معنى **قوله**: (وغير ما أفعل فيه مطرد...) أي: إن الذي لا يطرد جمعه على (أفْعُل) يجمع على وزن (أفعال)، مثل المفرد الذي على وزن (فَعُل) أو (فُعُل)، أو (فُعَل)، والغالب أن (فُعَل) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فِعْلان) كصردان، فإن مفرده (صُرَد) بالصاد المهملة والراء: وهو طائر ضخم الرأس، يصطاد العصافير.

وهذا الوزن ـ أعني (فِعلان) ـ من أوزان جموع الكثرة، وإنما ذكره ـ هنا ـ لأنه هو المطرد في وزن (فُعَل)، فاستدرك به على قوله: (وغير ما أفعل... إلخ).

* * *

الوزن الثالث: (أفعلة)

٧٩٧ ـ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ

٧٩٨ ـ وَٱلْزَمْهُ فِي (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالِ) مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ

٣ ـ الوزن الثالث من أوزان جموع القلّة (أفعلة)، وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، ولسان وألسنة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

---

(١) الجرذ: ذكر الفيران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في «حياة الحيوان الكبرى» (٢/١٩١).

(٢) الحكم بالشذوذ خلاف الصواب. وهو جواز جمع (فَعْلِ) على (أفعال) قياساً. لورود أمثلة عن العرب تكفي للقياس. انظر: «التصريح وحاشيته» (٢/٣٠٢)؛ «النحو الوافي» (٤/٦٣٧).

وهو مقيس ـ أيضاً ـ في كل اسم على وزن: فَعَال، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) مضعفي اللام أو معتليها ـ والمراد بالتضعيف هنا: أن تكون العين واللام من جنس واحد ـ فالمضعف، نحو: زِمَام[١] وأزمّة، وبَتَات[٢] وأبتّة، والمعتل، نحو: قباء[٣] وأقبية، وكِساء وأكسية، وفِناء وأفنية، ورداء وأردية، والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة.

وهذا معنى **قوله**: **(في اسم مذكر رباعي...** إلخ) أي: إن (أفعلة) اطرد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي **(بمد ثالثٍ)** أي: إن ثالثه حرف مد، ثم ذكر أن الجمع على **(أفعلة)** يلزم في كل مفرد على وزن **(فَعال)** بالفتح **(أو فِعال)** بالكسر، حالة كونهما **(مصاحبي تضعيف)** أي: إن اللام مضعفة **(أو إعلال)** أي: إنها معتلة.

* * *

الــوزن الــرابــع: (فِعْلة) الــوزن الأول مـن جـمـوع الكثرة (فُعْل)

٧٩٩ ـ (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ) وَ(حَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

٤ ـ ذكر في الشطر الثاني الوزن الرابع من أوزان جموع القلّة وهو (فِعْلة) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة، وإنما سمع عن العرب في جمع مفردات منها: فتى وفتية، وغلام وغلمة، وصبي وصبية.

وهذا معنى **قوله**: **(وفِعْلة جمعاً بنقل يُدرى)** أي: يُدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب، فلا ضابط له ولا قياس. أما الشطر الأول فهو شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على أوزان جموع الكثرة، ولو قدَّم الشطر الثاني لكان أنسب لتتوالى جموع القلّة.

ولجموع الكثرة ثلاثة وعشرون وزناً قياسيّاً، وهي أشهرها، وقد ذكرها ابن مالك رحمه الله:

---

(١) الزمام: ما يقاد به البعير.

(٢) البتات: متاع البيت أو الزاد.

(٣) القَباء: العباءة أو البرنس.

١ ـ **فالوزن الأول**: (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ وهو جمع قياسي لشيئين، هما: (أفَعْل) وصف لمذكر، و(فعلاء) وصف لمؤنث، نحو: أحمرَ وحمراءَ، وجمعهما: حُمْر، وأسمرَ وسمراءَ، وجمعها: سُمْر، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ(١) صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المرسلات: ٣٣].

ثم إن كانت العين صحيحة أو معتلة بالواو وجب إبقاء ضمة الفاء، فالأول، مثل: حُمْر وسُمْر، والثاني، نحو: أسود وسُود، وأعور وعُور.

أما إن كانت العين ياء فإنه يجب قلب ضمة الفاء كسرة، لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء وبِيض ـ بكسر الباء ـ وأَعْيَنَ وعيناء(٢) وعِين، قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣].

وإلى هذا الوزن أشار ابن مالك بالشطر الأول، وهو **قوله**: **(فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا)** أي: إن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء). وقوله: (أحمرٍ) حقه المنع من الصرف، ولكن صرفه للضرورة. وقوله: (حمرا) بالقصر للوزن.

* * *

الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعُل)

٨٠٠ ـ وَ(فُعُلٌ) لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ ... وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ

الوزن الثالث (فُعَل)

٨٠٢ ـ وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

الوزن الرابع (فِعَل)

٢ ـ **الوزن الثاني**: من جموع الكثرة (فُعُل) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويقاس في شيئين:

أ ـ اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مدة، سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياء، غير أن المدة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير

---

(١) (جمالتٌ) على وزن (فِعَالة) جمع (جمل). وقرئ (جمالات) جمع (جمالة) وكلاهما في السبعة. كما في «الكشف» (٢/٣٥٨).

(٢) امرأة عيناء: حسنة العينين، باتساعهما وشدة سوادهما.

مضاعف، نحو: عماد[١] وعُمُد، وحمار وحُمُر، وقلوص[٢] وقُلُص، وبريد[٣] وبُرُد، قال تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾ [الحشر: ١٤] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾ [المدثر: ٥٠].

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: عِنَان[٤] وعُنن، وإنما يجمع قياساً على (أفعلة)، نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة، وقد تقدم ذلك.

وإن كانت مدته واواً أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد، نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلُل، وجديد وجُدُد. وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، فجعلت مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُلَل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾ [فاطر: ٢٧][٥] فيكون تابعاً للوزن الثالث الآتي.

ب ـ ومما يجمع على وزن (فُعُل) كل وصف على (فَعُول) ـ بفتح فضم ـ بمعنى: (فاعل)، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر، فإن كان بمعنى: (مفعول) نحو: حَلوب وركوب، لم يجمع هذا الجمع، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا.

٣ ـ الوزن الثالث: (فُعَل) ـ بضم ففتح ـ ويطرد في ثلاثة أشياء:

أ ـ اسم على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، نحو: غُرفة وغُرف، ومُدية ومُدى، وحُجَّة وحُجج، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا[٦] مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾

---

(١) العماد: ما يقام به الشيء من أساطين أو خشب ونحو ذلك.

(٢) القلوص: الناقة الشابة القوية.

(٣) البريد: الرسول، ثم استعمل في المسافة التي يقطعها، وهي اثنا عشر ميلاً، ويطلق على الدابة التي يركبها البريد.

(٤) عنان الفرس: ما يقاد به.

(٥) الجدد: جمع جُدَّة، مثل: غُرفة وغُرف. والجُدَّة: الطريق. ومنه الجادة؛ أي: ومن الجبال طرائق وخطوط مختلفة الألوان.

(٦) (زلفاً) جمع زُلْفة؛ أي: قطعة وساعة.

[هود: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

ب ـ وصف على وزن (فُعْلى) ـ التي هي مؤنث (أفعل) ـ نحو: كبرى وكُبَر، وصغرى وصُغَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾ [المدثر: ٣٥] بخلاف (حبلى) فلا يجمع على (حُبَل) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

جـ ـ اسم على وزن (فُعُلة) ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو: جُمُعة وجُمَع، وهذا لم يذكره ابن مالك في الألفية، وذكره في «التسهيل»[1].

٤ ـ الوزن الرابع: (فِعَل)، وهو جمع لاسم على وزن (فِعْلة)؛ كبِدْعَة وبِدَع، وحِجَّة وحِجَج، ومِرْية ومرى، وقد يجيء جمع (فِعْلة) على (فُعَل) وهو قياسي، لكنه قليل، نحو: لِحْية ولُحَى، وحِلْية وحُلَى[2].

وإلى هذه الأوزان الثلاثة أشار **بقوله**: **(وفُعُل لاسم رباعي... إلخ)** أي: إن وزن (فُعُل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة، **وقوله**: **(إعلالاً فَقَد)** مفعول مقدم؛ أي: وحرف اللام فقد إعلالاً، يشير به إلى أن اللام لا بد أن تكون صحيحة.

وقوله: **(ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف)**، ذو: نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى: بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفاً. وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد، فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه ذلك، كما تقدم.

---

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٢١).

(٢) يلاحظ في معاجم اللغة كـ«القاموس» و«اللسان» وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة. وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع، وأحدها هو الشائع القياسي المطرد. والآخر قليل في ذاته أو نادر فهو سماعي، لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٣).

ثم ذكر أن (فُعَل) يطرد في (فُعْلة) وفي (فُعْلى) أنثى الأفعل، ويستفاد من كونه أنثى (الأفعل) من المثال.

ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فِعَل) وهو مطرد في (فِعْلة) وقد يجيء جمعه على (فُعَل).

* * *

الخامس (فُعَلة) السادس (فَعَلة)

٨٠٣ ـ فِي نَحْوِ: (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ) وَ(كَمَلَهْ)

٥ ـ **الوزن الخامس**: (فُعَلة) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام بالياء أو بالواو، فالأول: كرامٍ ورماة، وساعٍ وسعاة. والثاني: كغازٍ وغزاة، وداعٍ ودعاة، وأصلها: رُمَيَة وسُعَية، وغُزَوة ودُعَوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفاً، فهي على وزن (فُعَلة).

٦ ـ **الوزن السادس**: (فَعَلة) ـ بفتح أوله وثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل، صحيح اللام، نحو: كاتب وكتبة، وكامل وكملة، وبارّ وبررة، قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، وهو جمع: حافد؛ كخدم وخادم وزناً ومعنى[(١)].

فأوصاف المفرد ـ هنا ـ هي أوصافه في الوزن السابق إلا أن اللام هنا صحيحة، وهناك معتلة.

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (في نحو رام ذو اطراد فُعَله) أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلة) وهو مطرد في نحو (رامٍ) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: (وشاع نحو كامل وكمله) إشارة إلى الوزن السادس: (فَعَلة)، وقد اكتفى بالمثال ـ أيضاً ـ عن ذكر الشروط.

---

(١) يقال: حَفَد من باب ضرب: أسرع، ومنه: (وإليك نسعى ونحفِد) أي: نسرع إلى الطاعة، ويطلق على أولاد الأولاد حفدة لأنهم كالخدم في الصغر.

وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد، لوجود ألفاظ، مثل: عالم، وصالح، لا تجمع على (فَعَلة) فلا يكون مطرداً[(١)].

* * *

الوزن السابع (فَعْلى)

٨٠٤ ـ (فَعْلَى) لِوَصْفٍ كَ(قَتِيلٍ) وَ(زَمِنْ) وَ(هَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

٧ ـ **الوزن السابع**: (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب ونقص، ويشمل سبعة أنواع:

١ ـ كل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: مفعول؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

٢ ـ كل وصف على وزن: (فَعِل) كزَمِن وزمنى[(٢)].

٣ ـ كل وصف على وزن (فاعل) كهالك وهلكى.

٤ ـ كل وصف على وزن (فَيْعِل) ـ بفتح فسكون فكسر ـ، نحو: ميت وموتى، وأصله: مَيْوت، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، قال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ ـ كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل؛ كمريض ومرضى، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

٦ ـ كل وصف على وزن (أفْعَل) كأحمق وحمقى.

٧ ـ كل وصف على وزن (فَعْلان) كسكران وسَكْرى، وقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ (سَكْرَى) من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] وقد حكى سيبويه: قوم سَكْرى،

---

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على المكودي» (٢/ ١٣٣).

(٢) زَمِنَ الشخص زمناً وزمانة فهو زَمِنٌ من باب تعب. وهو مرض يدوم زماناً طويلاً.

قال: «وذلك لأنهم جعلوه كالمرضىٰ»[(١)].

وإلى هذا الوزن أشار **بقوله**: (فَعْلى لوصف... إلخ) أي: إن (فَعْلى) جمع لكل وصف على وزن (فعيل) و(فَعِل) و(فاعل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها. ثم **قال**: إن ما كان على وزن (فَيْعِل) مثل: (ميت)، حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن، **وقوله**: (قمِن) بكسر الميم، وهو خبر المبتدأ، وهو قوله: (وميّت).

* * *

الوزن الثامن (فِعَلة)

٨٠٥ ـ لِ(فُعْلٍ) ٱسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

٨ ـ **الوزن الثامن**: من أوزان جموع الكثرة (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُرْج[(٢)] ودِرَجة، وقُرْط[(٣)] وقِرَطة، وكوز[(٤)] وكِوَزة، ودُبّ[(٥)] ودِببة. وهذا بكثرة، وقد يكون جمعاً لاسم على وزن (فَعْل) ـ بفتح فسكون ـ أو على وزن (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ نحو: قِرْد وقِرَدة، وغَرْد[(٦)] وغِرَدة. وهذا قليل مقصور على السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وهذا معنى **قوله**: (لِفُعْلٍ اسماً صح لاماً فِعَله) أي: إن ما كان على وزن (فُعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فِعَلة).

وقوله: (والوضع في «فَعْل» و«فِعل» قلله) أي: إن وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قلل (فِعَلة) في جمع (فَعْل وفِعْل) أي: جعله قليلاً.

* * *

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٦٤٩) «الكشف» لمكي (٢/ ١١٦).

(٢) الدرج: ما تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها وطيبها.

(٣) القُرط: ما يعلق في شحمة الأذن.

(٤) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.

(٥) الدب: حيوان خبيث. والأنثى: دُبَّة.

(٦) نوع من الكمأة.

التاسع (فُعَّل)
العاشر (فُعَّال)

٨٠٦ ـ وَ(فُعَّلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ)   وَصْفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ) وَ(عَاذِلَهْ)

٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا   وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٩ ـ الوزن التاسع: (فُعَّل) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن: فاعل أو فاعلة؛ كقاعد وقاعدة وقُعَّد، وصائم وصائمة وصُوَّم، قال تعالى: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]. ومن القليل أن يكون جمعاً لوصف معتل اللام؛ كغازٍ وغُزَّى، وسارٍ وسُرّى، قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] وكأنهم حملوا المعتل على الصحيح، والقياس: غزاة؛ كقاضٍ وقضاة، وأصله: غُزَّوٌ، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها لاماً فوق الثالثة، فصارت: غُزَّيٌ، ثم قلبت ألفاً.

١٠ ـ الوزن العاشر: (فُعَّال) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل)، نحو: صائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام، قال تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً للوصف المعتل اللام، نحو: غازٍ وغُزَّاء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه ـ أيضاً ـ أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة)؛ كقول الشاعر:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبّانِ مَائِلَةٌ   وقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيرَ صُدَّادِ[1]

فـ(صُدّاد) جمع (صادة) بدليل ضمير الإناث في قوله: (أبصارهن)

---

(١) معناه: أن من طبع النساء الميل إلى الشبان، وكثرة النظر إليهم. وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضّاً.

إعرابه: (أبصارهن) مبتدأ. والهاء مضاف إليه، والنون حرف دال على جمع النسوة، (إلى الشبان) متعلق بقوله: (مائلة) الذي هو خبر المبتدأ، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء مفعوله الأول. والنون علامة جمع النسوة، (عني) متعلق بقوله: (صداد)، (غير) مفعول ثان لأرى. و(صداد) مضاف إليه.

وقولِهِ: (أراهن)، وهذا الجمع نادر، وقيل: إن (صداد) جمع (صاد) المذكر، وأن المراد الأبصار لا النساء؛ لأنه يقال: بصر صادّ، كما يقال بصر حاد، قال ابن هشام: «هذا هو الظاهر»[1].

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (وفُعَّل لفاعل وفاعله... إلخ) أي: إن وزن (فُعَّل) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين، نحو: عاذل وعاذلة وعُذَّل، ومثل: (فُعَّل) (الفُعَّال) بشرط أن يكون المفرد مذكراً، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام.

وقوله: (عاذل) هو اسم فاعل من عذله عذلاً؛ أي: لامه.

* * *

الوزن الحادي عشر (فِعَال)

٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) وَ(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩ ـ وَ(فَعَلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ ٱعْتِلَالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ (فَعَلِ): ... ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلِ)، فَٱقْبَلِ

٨١١ ـ وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا ٱطَّرَدْ

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ (فُعْلَانَةٌ)، وَٱلْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ: (طَوِيلٍ) وَ(طَوِيلَةٍ) تَفِي

١١ ـ **الوزن الحادي عشر**: (فِعَال) ـ بكسر ففتح من غير تشديد ـ ومفرداته كثيرة، غالبها قياسي، وبعضها غير قياسي؛ كرجل ورجال، وخروف وخراف، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثاني: (فَعْل) و(فَعْلة) ـ بفتح فسكون ـ اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾

---

(١) رده الشيخ خالد الأزهري في شرحه على «أوضح المسالك» (٢/٣٠٨).

[سبأ: ١٣]، فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على (فِعَال) نادر لا يقاس عليه، نحو: يَعْرٍ ويِعَار[(١)]، وضيف وضياف، وضَيْعَة وضياع.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما... إلخ) أي: إن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فِعَال) إلا إن كانت عينهما معتلة بالياء فجمعهما على (فِعَال) قليل.

الثالث والرابع من مفردات (فِعَال): (فَعَل وفَعَلة) ـ بفتح أولهما وثانيهما ـ بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة وغير مضعفة، نحو: جَبَل وجبال، قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، وجَمَل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، بخلاف، نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا، لاعتلال لامهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضعف اللام.

الخامس والسادس من مفردات (فِعَال): (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ و(فُعْل) ـ بضم فسكون ـ بشرط أن يكونا اسمين وأن يكون (فُعْل) غير واوي العين؛ كحوت، ولا يائي اللام؛ كمُدْى[(٢)]، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، ورمح ورماح، ودهن ودهان، قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ۝٣٧﴾ [الرحمن: ٣٧] على القول بأنها جمع، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

وفي هذه الأربعة الأخيرة **يقول ابن مالك**: (وفَعَلٌ أيضاً له فِعَال... إلخ) أي: يطرد (فِعَال) ـ أيضاً ـ في (فَعَل) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها، وألا يكون مضعفاً، ولم يذكر الشرط الثالث، وهو أن يكون اسماً، وقد ذكره في «التسهيل»[(٣)]، ثم ذكر أن ما كان بالتاء وهو (فَعَلة)

---

(١) اليَعْر: الجدي يربط في الزُّبْية للأسد لافتراسه، فيقع فيها.
(٢) مُدْيُ: بوزن (قُفْل) مكيال يسع تسعة عشر صاعاً. وهو غير المدّ المعروف.
(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/٤٢٨).

مثل (فَعَل) فيجمع على (فِعَال) بالشروط المذكورة، **وقوله**: (وفِعْل مع فُعْل فاقبل) أي: اقبل جمع (فِعْل وفُعْل) على (فِعَال)، ولم يذكر شروط جمعهما.

السابع والثامن من مفردات (فِعَال): (فعيل) بمعنى: فاعل، ومؤنثه، بشرط صحة لامهما، نحو: ظريف وظريفة وظراف، وكريم وكريمة وكرام، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَوۡمَ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ سِرَاعٗا﴾ [المعارج: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ﴾ [يوسف: ٤٣]، فخرج، نحو: جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى: مفعول، ونحو: قوي وقوية، لاعتلال اللام، فلا تجمع على (فِعَال).

وهذا معنى **قوله**: (وفي فعيل وصف فاعل ورد... إلخ) أي: ورد (فِعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: فاعل. وكذا أنثى (فعيل) وهو فعيلة اطرد فيه هذا الجمع.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلان، أو على مؤنثه: فَعْلى، وفَعْلانة، نحو: غضبان وغضبى وغِضَاب، وندمان وندمانة ونِدام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلان، أو على مؤنثه: فُعْلانة ـ بضم فسكون فيهما ـ، نحو: خُمصان، وخمصانة، وخماص، ومنه قوله ﷺ في الطير: «**تغدو خِماصاً وتروح بطاناً**»(١).

وفي الخمسة الأخيرة يقول: (وشاع في وصف على فعلانا... إلخ) أي: كثر (فِعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) ـ بفتح الفاء ـ وأنثييه، وهما فَعْلى وفَعْلانة، أو وصف على (فُعْلان) ـ بضم الفاء ـ ومثله

(١) أخرجه الترمذي بتمامه (٢٣٤٥) وأخرجه غيره، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» والخماص: الجياع الخاليات البطون من الغذاء. والبطان: الشباع الممتلئات البطون منه.

أنثاه فُعْلانة، والزم هذا الوزن ـ وهو فِعَال ـ في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطويلة وطوال.

وقوله: (تفي) أي: تفي بالمطلوب وتُحقق القياس، وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر، وهو **قوله**: (الزمه) والياء للإشباع، ومعنى اللزوم: أن هذا الوصف، نحو: طويل وطويلة لا يجمع على غير (فِعَال) من صيغ التكسير، بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فِعَال) فقد تجمع على أوزان أخرى.

* * *

١٢ ـ فُعُول

١٣ ـ فِعْلان

٨١٤ ـ وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبِدْ) يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٨١٥ ـ فِي (فَعْلٍ) ٱسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ) وَ(قَاعٍ) مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

١٢ ـ الوزن الثاني عشر: من أوزان جموع الكثرة: (فُعُول) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويطرد في ألفاظ، ذكر ابن مالك منها خمسة:

١ ـ الاسم الذي على وزن (فَعِل)، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونمور، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، وهو ملتزم فيه غالباً، فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِر ونِمار ونُمُر.

٢ ـ الاسم الذي على وزن (فَعْل) وليس معتل العين بالواو، نحو: كعْب، وكعوب، ورأس ورؤوس، وعين وعيون، قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] جمع: فَطْر بمعنى: شق، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥﴾ [التكوير: ٥]، بخلاف: حوض؛ لأنه معتل العين بالواو، فلا يجمع على (فُعُول).

٣ ـ الاسم الذي على وزن (فِعْل)، نحو: عِلْم وعلوم، وضِرْس وضروس، قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

٤ ـ الاسم الذي على وزن (فُعْل) بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ولا مضعف اللام، نحو: جند وجنود، وبُرْد وبرود[١]، قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومفرده: (جُرْح) بالضم، وأما الفتح فالمراد الفعل.

فإن كان مضعف اللام فالغالب جمعه على (أفعال)، نحو: مُدّ وأمداد[٢] وخُفّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

٥ ـ الاسم الذي على وزن (فَعَل) الخالي من حروف العلة، نحو: أسد وأسود، وذكر وذكور، وهل هو مقيس أو محفوظ؟ قولان: ذكر ابن مالك الأول في «التسهيل» والثاني في «شرح الكافية»[٣] فإن كان معتل العين جمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

١٣ ـ **الوزن الثالث عشر**: (فِعْلان) ـ بكسر فسكون ـ وهو مقيس في ألفاظ منها:

١ ـ اسم على وزن (فُعال)، نحو: غُلام وغلمان، وغُراب وغربان، قال تعالى: ﴿۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ۝٢٤﴾ [الطور: ٢٤].

٢ ـ اسم على وزن (فُعَل)، نحو: جُرذ وجرذان، وصُرَد وصردان.

٣ ـ اسم على وزن (فُعْل) معتل العين، نحو: حوت وحيتان، وعود وعيدان، قال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا[٤]﴾ [الأعراف: ١٦٣].

٤ ـ اسم على وزن (فَعَل)، والأغلب أن تكون عينه معتلة في

---

(١) نوع من الثياب.

(٢) من المكاييل.

(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٣٣)؛ «شرح الكافية» (٤/ ١٨٥٢).

(٤) شُرَّعاً: جمع شارع؛ أي: ظاهرة على الماء.

الأصل، نحو: تاج وتيجان، ونار ونيران، وقاع وقيعان. والأصل: توَج، ونَوَرَ، وقَوَع، فتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً.

وما ورد من مجيء (فِعْلان) في غير ما ذكر فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: غزال وغِزلان، وخروف وخِرفان، ونسوة ونِسوان...

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: (وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كبد... إلخ) أي: يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل)، نحو: كبد، وكذلك يطرد (فُعول) في اسم على وزن (فَعْل) (مطلق الفا) أي: ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم، فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها، كما تقدم.

وقوله: (وفَعَلٌ له) مبتدأ، وخبر، والضمير لـ(فُعُول) أي: (فَعَل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه.

ثم ذكر أن (فِعْلان) ـ وهو الوزن الثالث عشر ـ مطرد في اسم على (فُعَال). وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله: (وغالباً أغناهم فِعْلانُ في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) ـ أيضاً ـ.

ثم بيَّن أن (فِعْلان) كثير في اسم على وزن (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين، وأما في غيرهما فهو قليل[(١)] إلا ما تقدم من (فُعَال) و(فُعَل).

❊ ❊ ❊

---

(١) ذكر في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٤٤٧) أن (فِعْلان) يجمع على (فَعَل) مطلقاً؛ أي: صحت عينه، نحو: خَرَب وخِرْبان ـ والخرب ذكر الحباري ـ أو اعتلت كما مثلنا، أو اعتلت لامه كأخ وإخوان. وفتى وفتيان. قال تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢].
وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة، وفي الصداقة على إخوان، ولا يرد عليه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ لأن المعنى كالأخوة. أو أن كلامه أغلبي. «حاشية الصبان» (٤/ ١٣٨).

١٤ ـ فُعْلان

٨١٧ ـ وَ(فَعْلًا) ٱسْمًا وَ(فَعِيلًا) وَ(فَعَلْ) ـ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ ـ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

١٤ ـ الوزن الرابع عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعْلان) ـ بضم فسكون ـ وهو مقيس في اسم على وزن (فَعْل)، نحو: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطنان، وفي اسم على وزن (فعيل)، نحو: رغيف ورُغْفان، وكثيب وكُثْبان، وفي اسم على وزن (فَعَل) صحيح العين، نحو: ذكر وذُكْران، وبلد وبُلْدان، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥]، بخلاف قَوَد[1]، فلا يجمع على هذا الوزن؛ لأنه معتل العين، وضَخْم وجميل وبَطَل؛ لأنها أوصاف.

وهذا معنى **قوله**: (وفعلاً اسما ... إلخ) أي: إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (فُعْلان) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها: (فَعْل وفَعِيل وفَعَل) إذا كان كل منها صحيح العين.

وقوله: (وفَعَل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو معطوف على منصوب.

* * *

١٥ ـ (فُعَلاء)
١٦ ـ (أَفْعِلاء)

٨١٨ ـ وَلِـ(كَرِيم) وَ(بَخِيل) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

١٥ ـ الوزن الخامس عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعَلَاء) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في أشياء منها:

١ ـ «فعيل» بمعنى: فاعل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون غير مضعف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

---

(١) القود: بفتحتين هو القصاص.

وخرج بالوصف: الاسم، نحو: نصيب، فلا يقال: نُصباء، وبالمذكر المؤنث، نحو: شريفة، فلا يقال: نساء شرفاء، وبالعاقل غير العاقل، نحو: مكان فسيح، وبكونه بمعنى فاعل، نحو: قتيل وجريح، وشذ: سجين وسجناء، وبكونه غير مضاعف، نحو: شديد، وبكونه غير معتل اللام، نحو: غني، فلا يجمع على فُعلاء.

٢ ـ «فاعل» وصفاً دالّاً على غريزة وسجية[1]، نحو: عاقل وعقلاء، ونابه ونبهاء، أو دالّاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، نحو: صالح وصلحاء، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤]،

١٦ ـ الوزن السادس عشر: (أَفْعِلَاء) ـ بفتح فسكون فكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل، إذا كان مضعفاً أو معتل اللام، نحو: عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء، وقوي وأقوياء، وولي وأولياء، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقد ورد (أفعلاء) جمعاً لغير المضعف والمعتل، وهو قليل، نحو: صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء.

وهذا معنى **قوله**: (ولكريم وبخيل فُعَلا... إلخ) أي: إن (فُعلاء) يطرد في فعيل وصفاً لمذكر عاقل، سواء كان لمدح، مثل: كريم، أو ذم، مثل: بخيل. وكذا ما شابههما في المعنى، مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن، كما تقدم في الأمثلة.

ثم ذكر أن (أفعلاء) ـ وهو الوزن السادس عشر ـ ينوب عن

(١) السجية: الصفة اللازمة. وقد ذكرتها في باب «المتعدي واللازم».

(فُعَلاء) ـ وهو الوزن الخامس عشر ـ في المعتل اللام والمضعف، وأن وروده في غير المضعف والمعتل قليل، فلا يقاس عليه، بخلاف الأول.

* * *

الوزن السابع عشر (فواعل)

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلِ) وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلِ)

٨٢١ ـ وَ(حَائِضٍ) وَ(صَاهِلٍ) وَ(فَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي الْـ(فَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

١٧ ـ **الوزن السابع عشر**: (فواعل) وهو مقيس في أشياء، أشهرها سبعة، ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ اسم على وزن (فوعل)، نحو: جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝﴾ [الصافات: ٦]، ومثله: (فوعلة)؛ كصومعة وصوامع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

٢ ـ اسم على وزن (فاعَل) ـ بفتح العين ـ، نحو: خاتم وخواتم، وطابع[١] وطوابع، وقالب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء اسماً، نحو: قاصعاء[٢] وقواصع.

٤ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ اسماً، نحو: كاهل[٣] وكواهل، وجائز[٤] وجوائز.

٥ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل، نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق، قال تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝﴾ [النبأ: ٣٣]، وهي جمع (كاعب) وهي التي نتأ ثديها.

٦ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق.

---

(١) في «المصباح المنير»: الطابع: بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.
(٢) القاصعاء: اسم لجحر اليربوع. وقد ذكرته في آخر التأنيث.
(٣) الكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق.
(٤) الجائز: الخشبة فوق حائطين، والخشبة التي تحمل خشب السقف.

٧ ـ فاعلة سواء أكان اسماً، نحو: فاطمة وفواطم، أم وصفاً، نحو: صاحبة وصواحب، وجارحة وجوارح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] أي: الصائدة من الكلاب والفهود والطيور تسمى جارحة، إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب الصيد؛ أي: تحصله.

وفهم منه أن صيغة (فاعل) ـ بكسر العين ـ إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وما ورد من ذلك حكموا عليه بالشذوذ، نحو: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وقد صرح ابن مالك بهذا المفهوم.

والحكم بالشذوذ فيه نظر، والصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً، وإن كان قليلاً، لورود جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، ومنها: هالك وهوالك، وناكس[(١)] ونواكس، وخالف[(٢)] وخوالف، قال تعالى: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]، وهو جمع (خالف) أو (خالفة)[(٣)].

وهذا معنى **قوله**: (فواعل لفوعل... إلخ) أي: إن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلاء) أو (فاعِل)، نحو: كاهل. أو (فَاعِل) وصفاً خاصّاً بالأنثى، نحو: حائض. أو (فاعِل) وصفاً لما لا يعقل؛ كصاهل، ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل؛ كالفارس وما ماثله مما تقدم.

* * *

الوزن الثامن عشر (فعائل)

٨٢٢ ـ وَبِـ(فَعَائِلَ) ٱجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

١٨ ـ **الوزن الثامن عشر**: (فعائل) وهو مقيس في كل رباعي ـ اسم

---

(١) أي: مطأطئ رأسه.

(٢) الخالف والخالفة: الرجل الذي لا خير فيه.

(٣) انظر: «خزانة الأدب» (١/ ١٩٠)؛ «المصباح المنير» ص(٤٦٧)، مادة (فرس)؛ «تاج العروس» (١/ ٣٦٦) مادة (قرأ).

أو صفة ـ قبل آخره مدة، ألفاً كانت أو واواً أو ياء، مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، فيشمل عشرة أوزان، خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها:

فالتي بالتاء (فَعالَة)؛ كسحابة وسحائب. و(فِعَالة)؛ كرِسالة ورسائل. و(فُعالة)؛ كذؤابة[1] وذوائب. و(فَعُولة)؛ كحمولة[2] وحمائل. و(فعيلة)؛ كصحيفة وصحائف، قال تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۢ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۢ﴾ [الرحمٰن: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].

والتي بلا تاء، نحو: شِمَال[3] وشمائل، وعُقاب[4] وعقائب، وشَمَال وشمائل، وعجوز وعجائز، ولطيف ـ اسم امرأة ـ ولطائف، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وهذا معنى **قوله**: (وبفعائل اجمعن فَعاله... إلخ) أي: اجمعنْ كل رباعي مؤنث من اسم أو صفة على وزن (فَعالة) بتثليث الفاء، وما أشبهه من وزن (فعيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة؛ أي: غير موجودة.

* * *

١٩ ـ فَعَالٍ
٢٠ ـ فَعَالي

٨٢٣ ـ وَبِالْ(فَعَالِي) وَالْ(فَعَالَى) جُمِعَا (صَحْرَاءُ) وَالْ(عَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ ٱتْبَعَا

١٩، ٢٠ ـ الوزن التاسع عشر: (فَعالِي) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره ـ **والوزن العشرون**: (فَعَالَى) ـ بفتح أوله وثانيه وما قبل آخره ـ ويشتركان فيما كان على وزن (فَعْلاء) اسماً؛ كصحراء وصحارِي

---

(١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وطرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) الحمولة: بالفتح البعير يحمل عليه، وقد يستعمل في الفرس وغيره. وقد تطلق على جماعة الإبل.

(٣) شمال: بالكسر اليد اليسرى، والجهة أيضاً. ويطلق على الطبع، وعلى الريح التي تهب من ناحية القطب، وقد قيل: إنها بالفتح، كما هو مذكور بعد هذا.

(٤) اسم طائر.

وصحارَى، أو صفة؛ كعذراء[١] وعذارِي وعذارَى[٢].

وهذ معنى **قوله**: (وبالفعالي والفعالى جُمعا صحراء... إلخ) أي: جُمع لفظ صحراء وعذراء على وزن (فعالِي وفعالَى)[٣] واتبع القياس على هذين المثالين.

ومما ينفرد به (فَعالِي) ـ بكسر اللام ـ كل اسم على وزن (فَعْلُوة) ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة[٤].

* * *

٨٢٤ ـ وَٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ كَالْ(كُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

الوزن الحادي والعشرون (فَعَاليَّ)

٢١ ـ الوزن الحادي والعشرون: من أوزان جموع الكثرة (فَعَاليَّ) ـ بفتح أوله وثانيه مع مد فكسر فياء مشددة ـ وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسيّ وكراسيّ، وبَرْديّ[٥] وبراديّ.

فإن كان الاسم مختوماً بياء النسب المتجدد لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري ـ نسبة إلى البصرة ـ بصاري.

وهذا معنى **قوله**: (واجعل فعاليّ لغير ذي نسب... إلخ) أي: اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب؛ كالكرسي، تتبع العرب في سُنَنِ كلامها.

والمراد بالنسب المتجدد: النسب القائم وقت جمع الكلمة لأداء

---

(١) هي البكر.

(٢) جاء في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (٣/ ٤٥٢)، أن ابن مالك نصَّ على أن جمع: عذراء على عذارى محفوظ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا.

(٣) ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) ـ بكسر اللام وتشديد الياء ـ، وهو الوزن الآتي.

(٤) الترقوة: عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.

(٥) البرديّ: نبات تعمل منه الحصر.

الغرض منه، بخلاف النسب غير المتجدد، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه، وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنًى معين معروف بعد حذف الياء، مثل: مكة ومكي، وعلامة الثاني اختلال اللفظ بحذفها وفساد المعنى، كما مُثِّل.

* * *

الوزن الثاني والعـشـرون (فَعَالل)

٨٢٥ ـ وَبِـ(فَـعَـالِـلَ) وَشِـبْـهِـهِ ٱنْـطِـقَـا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ٱرْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُـرِّدَ الْآخِـرَ ٱنْـفِ بِـالْـقِـيَـاسِ

٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُـحْذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْـعَـدَدْ

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ٱحْذِفْهُ مَا لَـمْ يَـكُ لَـيْـنًـا إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَـتَـمَا

٢٢ ـ الوزن الثاني والعشرون: (فَعَالل) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه ـ ويطرد في أربعة أنواع من المفردات:

١ ـ الرباعي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ مثل: جعفر وجعافر، وزبرج[(١)] وزبارج، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠].

٢ ـ الخماسي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ ويجب حذف خامسه عند جمعه، نحو: سفرجل[(٢)] وسفارج، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهاً بالحروف التي تزاد، إما بكونه لفظ أحدها، مثل: خدرنق[(٣)]؛ لأن النون من حروف الزيادة، أو بكونه يشبه حرف الزيادة

(١) زبرج: بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، والحلي من ذهب وغيره.

(٢) سفرجل: ثمر. من فصيلة التفاح. ولكن حجمه أكبر.

(٣) خدرنق: بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون، هو: العنكبوت، كما في «الصحاح» (٤/١٤٦٦) وفي بعض كتب النحو: خورنق بالواو بدل الدال. اسم قصر =

في مخرجه، مثل: فرزدق[١]، فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس، وهو الأفصح؛ لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس، وهو أحسن.

٣ ـ الرباعي المزيد فيه ـ وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ـ ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده، سواء أكان في أوله، نحو: مدحرج ودحارج، أم في وسطه، نحو: فدوكس[٢] وفداكس، أم في آخره، نحو: سبطرى[٣] وسباطر.

إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين[٤] قبل الآخر فإنه لا يحذف، ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على (فعاليل) في الأغلب، نحو: قنديل وقناديل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وهو جمع غربيب[٥] وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، وجمع ما هو فيه على وزن (فعاليل) كذلك في الأغلب، نحو: قرطاس وقراطيس، قال تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ

= للنعمان، ولا يصح ذكره هنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على خرانق بحذفها، فتأمل، قاله الخضري (٢/ ١٦٢).

(١) فرزدق: اسم جنس جمعي لفرزدقة، وهي القطعة من العجين.

(٢) فدوكس: بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد، والرجل الشديد، كما في «القاموس».

(٣) سبطرىٰ: بكسر السين مشية بتبختر، وتقدم في التأنيث.

(٤) اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد، نحو: عالم وعلوم وعليم. وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين، مثل: عَوْن وعَيْن. وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط، نحو: سَهْوٌ وجريٌ.

(٥) غربيب: أي: مشبه للغراب في السواد؛ كقولهم: أسود كحلك الغراب. انظر: «اللسان» مادة «حلك» وقوله: (سود) بدل من (غرابيب).

قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ونحو: عصفور وعصافير.

٤ ـ الخماسي المزيد فيه، وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة، فيحذف عند الجمع الخامس الأصلي وما كان زائداً في المفرد، نحو: قَرْطَبُوس[1] وقراطب، وخَنْدريس[2] وخنادر.

وهذا معنى **قوله**: (وبفعالل وشبهه انطقا... إلخ) أي: انطق بوزن (فعالل) وشبهه، في جمع المفرد الذي (ارتقى) أي: زاد على ثلاثة أحرف، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد.

وقوله: (من غير ما مضى) أي: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فعالل) وشبهه.

وقوله: (ومن خماسي جُرِّدَ الآخرَ انْفِ بالقياس) أي: احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً، لتتوصل إلى وزن (فعالل).

ثم بيَّن أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فإنه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة، ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

وقوله: (وزائد العادي... إلخ) العادي: اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى: جاوز؛ أي: احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي، وهو ما كان على خمسة أحرف، أربعة منها أصلية وواحد زائد، فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين، وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس. **وقوله**: (اللّذ) أي: الذي، **وقوله**: (إثره) أي: بعده.

* * *

---

(١) الناقة السريعة أو القوية.

(٢) من أسماء الخمر.

الوزن الثالث والعشرون (شبه فعالل)

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ	إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ
٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا	وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا	كَ(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى)	وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَ(الْعَلَنْدَى)

٢٣ ـ الوزن الثالث والعشرون: شبه فعالل، والمراد به ما يماثل (فعالل) في عدد الحروف وفي ضبطها، وإن كان الميزان غير مشابه له.

فمثلاً: مساجد، ليست على وزن (فعالل)، وإنما هي على وزن يشبهه وهو (مفاعل) فعدد الحروف واحد، والضبط واحد. وكذا: فواعل؛ كجواهر، وفياعل؛ كصيارف، وفعاعل؛ كسلالم.

وهذا الوزن مقيس في كل اسم ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة، بشرط ألا يكون هذا الثلاثي المزيد له وزن من أوزان الجموع السابقة، فخرج بذلك، مثل: أحمر، وغضبان، وصُغْرى، وسكرى... وغيرها مما له أوزان جموع قياسية، كما تقدم.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على (شبه فعالل) ما يأتي:

١ ـ إن كانت الزيادة حرفاً واحداً فإنه يجب بقاؤه عند الجمع، سواء كان هذا الحرف الزائد صحيحاً أم معتلاً، مثل: جوهر وجواهر، وصيرف(١) وصيارف، وأكرم وأكارم، ومعبد ومعابد، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةٗ تَأۡخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

٢ ـ إن كانت الزيادة حرفين فأكثر فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون لبعض الحروف مزية على الآخر.

الثاني: أن لا يكون كذلك.

(١) الصيرف: صراف الدراهم، والمحتال للأمور.

فإن كان لبعض الحروف مزية تعين إبقاء ما له مزية لفظية أو معنوية، فتقول في جمع: منطلق: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية لفظية بتصدرها، ومعنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل ـ هنا ـ.

وتقول في جمع: مستدعٍ: مَداعٍ، بحذف السين والتاء وإبقاء الميم، لما تقدم.

وتقول في جمع: ألنْدد، ألَادِد، في جمع: يَلَنْدَدٍ[(١)]: يَلادِد، ثم تدغم الدالان في كل واحدة، فتصير: ألادَّ، ويلادّ، بحذف النون من المفرد، وإبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني، لتصدرهما، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع، نحو: أقوم، ويقوم، بخلاف النون فيهما، فهي متوسطة ولا تدل على معنى.

فإن كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها، مثل: حيزبون[(٢)]، فتجمع على: حزابين، بحذف ياء المفرد، وإبقاء الواو وقلبها ياء في الجمع لوقوعها بعد كسرة، ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل في جمعها: حيازْبن، وهذا وزن لا نظير له في الجموع، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل، مثل: قناديل ومصابيح وعصافير.

فإن لم يكن لبعض الحروف مزية، جاز حذف أحدهما من غير ترجيح؛ كالنون والألف المقصورة في نحو: سَرَنْدَى[(٣)]، وعَلَنْدَى[(٤)]، فتقول: سراند، وعلاند، بحذف الألف وإبقاء النون، أو: سرادٍ وعلادٍ،

---

(١) الألندد واليلندد: شديد الخصومة.
(٢) الحيزبون: العجوز.
(٣) السرندى: السريع في أموره أو الشديد.
(٤) العلندى: الغليظ من كل شيء. وشجر معروف واحده علنداة بالهاء.

بحذف النون وإبقاء الألف[١]؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وهذا معنى **قوله**: (والسين والتا من كمستدع أزل... إلخ) أي: احذف السين والتاء من ، مثل: مستدعٍ؛ لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته. وكذا الهمز في مثل: ألندد، والياء في مثل: يلندد؛ لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون، والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة، في موضع يدلان فيه على معنى، كما تقدم.

وقوله: (والميم أولى) معناه: وجوب بقائها، وليس المراد رجحان ذلك؛ لأن إبقاء الميم متعين، كما تقدم.

ثم بيَّن أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع، مثل: حيزبون، مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع. ولا يتأتى مع الآخر، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين ـ النون أو الألف ـ من كلمة: سَرَنْدَى، وكل ما شابهها مما تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى، والحَبَنْطَى[٢]. فتقول: حبانط. وحباطٍ؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر، كما تقدم.

---

(١) المراد بالألف التي تبقى ألف المقصور التي تُكتبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر. وهذه الألف وقعت بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب ياء. فيصير الاسم منقوصاً، مثل: قاضٍ وغازٍ. انظر: ما تقدم في الجزء «الاول» في موضوع «إعراب المعتل من الأسماء».

(٢) الحبنطي: القصير البطين.

التَّصْغِيــرُ

أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير

٨٣٣ ـ (فُعَيْلًا) ٱجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا ٱنْحَذَفْ

التصغير: تغيير يطرأ على بنية الاسم، فيجعله على وزن «فُعَيل» أو «فُعَيْعل» أو «فُعَيْعيل»، لغرض من الأغراض.

وهو خاص بالأسماء المعربة، فلا تصغر الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها، إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً، فيقتصر على الوارد منها، وسيذكر المصنف ذلك في آخر الباب[1].

والتصغير له أغراض من أشهرها:

١ ـ التحقير، نحو: عويلم، وبطيل، في تصغير: عالم، وبطل.

٢ ـ التقليل في العدد، نحو: دريهمات، ووريقات، في تصغير: دراهم، وورقات.

٣ ـ التقليل في الذوات، نحو: وُليد، وطُفيل، في تصغير: ولد، وطفل.

---

(١) من شروط التصغير أن يكون الاسم قابلاً له. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً: كأسماء الله تعالى الحسنى، وأسماء الأنبياء، والملائكة، والكتب، والمصحف، والمسجد، ولا أسماء الشهور والأسبوع، ولا الأسماء التي تكون صيغتها على هيئة المصغر، مثل: صهيب، وزهير.

٤ ـ تقريب الزمان، نحو: قبيل الفجر؛ أي: في وقت قبل الفجر[١].

٥ ـ تقريب المكان، نحو: فويق ميل؛ أي: فوق ميل.

٦ ـ التحبب وإظهار الود، نحو: يا بُنيَّ[٢]، يا أُخيَّ، في تصغير ابن وأخ.

والتصغير نوعان:

١ ـ تصغير أصلي، وهو الذي عقد له هذا الباب.

٢ ـ تصغير ترخيم، وسيأتي ذكره، إن شاء الله.

والطريقة العامة في التصغير أن الاسم إما أن يكون ثلاثيّاً أو أكثر، فإن كان ثلاثيّاً ضم أوله، وفتح ثانيه ـ إن لم يكونا كذلك من قبل ـ وزيد ياء ساكنة بعد ثانيه، تسمى (ياء التصغير) فتقول في تصغير: قلم: قُلَيم، وفي تصغير: رجل: رُجَيل، على وزن (فُعَيل).

وإن كان الاسم رباعيّاً فأكثر فُعل به ذلك، وزيد عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ـ إلا ما يستثنى مما سيأتي إن شاء الله ـ فالرباعي، نحو: منزل ومُنَيْزِل، ومعمل ومعيمل، على وزن (فعيعل).

وأما الخماسي فأكثر فإن لم يكن رابعه حرف لين صُغِّر على (فَعيعل) بحذف بعض حروفه ـ كما تقدَّم في جمع التكسير ـ فتقول في تصغير: سفرجل: سفيرج، بحذف خامسه، وتقول في تصغير: فرزدق: فريزد، أو: فريزق.

ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فتقول: سفيريج... ويكون على وزن (فُعَيْعِيل).

---

(١) سماه صاحب «المصباح المنير»: تصغير التقريب. فانظره: في مادة (بَعُدَ) ص(٥٣).

(٢) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة (يا بُنيَّ) في ستة مواضع «دراسات لأسلوب القرآن» (٢/ ٤/ ٦٥٥).

وإن كان الاسم خماسياً فما فوق ورابعه حرف لين قلب ياءً إن لم يكن ياء؛ لسكونه وانكسار ما قبله، نحو: عصفور وعصيفير، ومفتاح ومفيتيح، وقنديل وقنيديل، ويكون على وزن (فعيعيل).

وهذه الأوزان الثلاثة (فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل) هي أوزان التصغير، وهي أوزان خاصة بهذا الباب، قُصد بها أن المصغر يتساوى مع هذا الوزن في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون، وليست جارية على وفق الميزان الصرفي، فكلمة: منيزل، على وزن (مُفيعل) من الناحية الصرفية، وفي التصغير على وزن (فُعيعل).

وعن هذه الأوزان الثلاثة **يقول ابن مالك** (فُعيلاً اجعل الثلاثي... إلخ) أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره، (فُعيلاً) أي: على هذا الوزن؛ كقولك في تصغير (قَذَى) ـ وهو الوسخ في العين[1] ـ قُذَيٌّ، بردِّ الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير ـ كالتكسير ـ يرد الأشياء إلى أصولها، ثم ذكر أن (ما فاق) الثلاثي؛ أي: زاد عليه، له: فعيعل وفعيعيل؛ كتصغير: درهم على دريهم، ولم يمثل لـ(فعيعيل) وتقدم له أمثلة.

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة، ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير، ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب «التكسير» أو باب «التصغير».

* * *

---

(١) يقال: قَذِيَتِ العين قَذىً من باب (تعب): صار فيها الوسخ. والمثنى: قَذَيان، كفتى وفتيان.

حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا   خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

أي: إن ما جاء في باب «التكسير» وباب «التصغير» مخالفاً للقواعد المقررة فهو **(حائد عن القياس)** أي: خارج عنه، فيحفظ، ولا يقاس عليه.

فمما جاء حائداً عن القياس في باب «التصغير» قولهم في تصغير (مغرب): مغيربان، والقياس: مغيرب، وقولهم في تصغير (رجل): رويجل، والقياس: رجيل.

ومما حاد عن القياس في باب «التكسير» قولهم في جمع (رهط): أراهط، والقياس: رهوط، وقولهم في (باطل): أباطيل، وقياسه: بواطل.

* * *

المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ   أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

تقدم أن الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربع مسائل، يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهي:

١ ـ الحرف الذي يليه علامة التأنيث، سواء أكانت تاء التأنيث أم ألفه المقصورة، نحو: شجرة، وشجيرة، وحبلى، وحبيلى.

٢ ـ الحرف الذي يليه ألف التأنيث الممدودة (وهي الهمزة التي أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائد)، نحو: حمراء وحميرَاء، وصفراء وصفيراء.

٣ ـ الحرف الذي يليه ألف (أفعال)[1]، نحو: أجمال وأجيمَال، وأفراس وأفيراس.

---

(١) هذا وزن من أوزان جموع القلة ـ كما تقدم ـ أما جمع التكسير للكثرة فقد ذكروا =

٤ ـ الحرف الذي يليه ألف (فعلان) ـ مثلث الفاء ـ سواء أكانت اسماً أم صفة، بشرط ألا يكون جمعه على (فعالين) نحو: سَكران وسكيران، وعثمان وعثيمان، وعِمران وعميران.

فإن كان (فعلان) يجمع على (فعالين) وجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: ريحان ورُييحين، وسلطان وسليطين، وعثمان وعثيمين ـ لفرخ الحبارىٰ، على ما قيل[1] ـ لأنه يقال في جمعهما: رياحين، وسلاطين، وعثامين.

وهذا معنى **قوله**: (لتلو يا التصغير... إلخ) أي: وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير، إذا كان قبل علامة التأنيث ـ أي: التاء والألف المقصورة ـ أو قبل مدة التأنيث ـ وهي المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ـ. وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (أفعال) أي: الحرف الذي قبل ألف (أفعال) وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه، سواء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي تقدم.

* * *

الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا	وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ	وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)	مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ(زَعْفَرَانَا)
٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى	تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

تقدّم أنه إذا صُغِّر ما زاد على أربعة أحرف يحذف الزائد لتتأتى صيغة التصغير، ويستثني من هذه القاعدة بعض الأسماء التي تزيد أحرفها على أربعة، ولا يحذف منها شيء، بل تعامل معاملة الاسم الرباعي، ويقع التصغير على ما قبل زوائدها، ولا يجوز حذفها، لئلا يلتبس تصغير

= أنه لا يدخله التصغير، لكن يصغر مفرده، ثم يجمع جمع مؤنث سالمٍ إذا كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل. وجَمْعَ مذكرٍ سالم إذا كان مذكراً عاقلاً.

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ١٩٧).

الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي منها، وهذه الأسماء تقع في سبع مسائل:

١ ـ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: عقرباء: عقيرباء، أربعاء[(١)] أريبعاء.

٢ ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: جوهرة: جويهرة، مروحة: مريوحة.

٣ ـ الاسم المختوم بياء النسب، نحو: مشرقي: مشيرقي، مغربي: مغيربي.

٤ ـ عجز المركبين «الإضافي والمزجي»، نحو: عبد الله: عبيد الله، وبعلبك: بعيلبك.

٥ ـ المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر، نحو: ثُعلبان[(٢)]: ثعيلبان، مهرجان: مهيرجان.

٦ ـ المختوم بعلامة التثنية، نحو: تاجران: تويجران، وتاجرين: تويجيرين.

٧ ـ المختوم بعلامة جمع التصحيح، نحو: أَحمدون: أُحيمدون، وأحمدين: أُحيمدين، وزينبات: زُيينبات.

وهذا معنى **قوله**: (وألف التأنيث حيث مُدَّا... إلخ) أي: إن ألف التأنيث الممدودة، وتاء التأنيث عُدَّا منفصلين عند التصغير، فيصغر الاسم كأنه رباعي، وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه، وكذا الياء المزيدة في آخر الاسم للنسب تعد منفصلة عند التصغير، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي. وهكذا الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف؛ كزعفران، فيقال: زعيفران، ثم قال:

---

(١) أحد أيام الأسبوع. وجمع (ربيع) بمعنى الجدول، وهو النهر الصغير، ويُصغَّر على (رُبَيِّع)، انظر: «المصباح المنير» ص(٢١٦).

(٢) الثعلبان: الذكر من الثعالب. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (١/ ١٧٤).

قَدِّر انفِصال العلامة الدالة على التثنية، أو الدالة على جمع التصحيح.

وقوله: (جلا) أي: أظهر، **وقوله**: (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم للفعل (جلا)، والفعل معطوف على **قوله**: (دلَّ).

* * *

كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة

٨٤٤ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ الْ(حُبَيْرَى) ـ فَادْرِ ـ وَالْ(حُبَيِّرِ)

إذا أريد تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة فلا يخلو من ثلاث حالات:

١ ـ أن تكون رابعة، فتبقى عند التصغير، نحو: صغرى وصغيرى، وكبرى وكبيرى.

٢ ـ أن تكون خامسة فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد زائد جاز حذفها أو حذف حرف المد الزائد، فتقول في تصغير: حبارى: حُبيرى ـ بحذف حرف المد وإبقاء الألف المقصورة؛ لأنها تصير رابعة، وهذا أحسن ـ أو: حُبيِّر، بحذف ألف التأنيث، وقلب المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وإن لم يكن قبلها حرف مد زائد وجب حذفها، فتقول في تصغير: قرقرى ـ اسم موضع ـ: قريقر.

٣ ـ أن تكون الألف سادسة أو سابعة فتحذف وجوباً، فتقول في تصغير: لُغَّيْزى[1]: لغيغيز، بحذف ألف التأنيث، وفي: بَرْدرايا ـ اسم موضع ـ: بُرَيدر، بحذف ألف التأنيث، وحذف الألف والياء لزيادتهما.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (وألف التأنيث ذو القصر... إلخ) أي: إن ألف التأنيث صاحبة القصر ـ أي: المقصورة ـ إذا زادت على أربعة أحرف فإنها تحذف، ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها مدة فأنت بالخيار، كما تقدم.

---

(١) بمعنى اللغز. وهو الكلام المُعَمَّى، وأصله: جحر اليربوع.

كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف

٨٤٦ ـ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
٨٤٧ ـ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
٨٤٨ ـ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

إذا أريد تصغير الاسم الذي ثانيه حرف لين[1] منقلب عن واو أو ياء وجب رد حرف اللين إلى أصله عند التصغير، فتقول في تصغير: مال: مويل، وفي باب: بويب، برد الألف إلى أصلها وهو الواو، بدليل: أموال، وأبواب، وتقول في تصغير: ناب: نييب، وفي موسر: مييسر، برد حرف اللين إلى أصله، وهو الياء، بدليل: أن جمع (ناب)[2]: أنياب، وأن فعل (موسر) هو: أيسر إيساراً.

وشذ قولهم في تصغير: عيد: عُييد، والقياس: عُويد، برد الياء إلى أصلها؛ لأنه من عاد يعود، وكأنهم خافوا التباسه بتصغير: عود.

فإن كان ثاني الاسم حرف لين، ولكنه منقلب عن حرف صحيح لم يُردَّ إلى أصله عند التصغير، بل يقلب واواً، فتقول في تصغير: آدم، أويدم، وأصله: أَأْدم ـ (بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة) ـ فَتُقلب الثانية واواً ولا ترد إلى أصلها، وهو الهمزة.

وإن أريد تصغير ما ثانيه ألف مزيدة ـ ليست منقلبة عن أصل ـ أو ألف مجهولة الأصل وجب قلبها واواً، فتقول في تصغير: شاعر: شويعر، وفي سالم: سويلم، وفي تصغير: عاج[3]: عويج، وفي: صاب[4]: صويب.

وبهذا تبين أن الألف تنقلب واواً عند التصغير في أربعة مواضع:

---

(١) تقدم تعريف حرف اللين في أواخر «جمع التكسير».
(٢) الناب: السن خلف الرباعية.
(٣) العاج: أنياب الفيل، وظهر السلحفاة البحرية. وقد ذكرته في أول «المقصور والممدود».
(٤) الصاب: عصارة شجرٍ مر.

١ ـ إذا كان أصلها الواو.

٢ ـ الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة.

٣ ـ الألف الزائدة.

٤ ـ الألف المجهولة الأصل.

وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وَرَدِّه إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير، فتقول في جمع: باب: أبواب، وفي ميزان: موازين، وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول. أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه، نحو: قيمة وقيم، وديمة وديم.

وفي رد الثاني إلى أصله وما ذُكِر من القلب **يقول ابن مالك**: (وارْدُدْ لأصل ثانياً ليناً قلب... إلخ) أي: اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين ـ أيضاً ـ اكتفاء بالمثال الذي ساقه، وهو: قيمة، وتصغيرها: قويمة، ثم بين أن تصغير (عيد) على (عييد) شاذ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو، ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً، كما روعي في التصغير، ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير، وكذا مجهولة الأصل.

* * *

كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين

٨٤٩ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَ(مَا)

تقدَّم أنه لا يصغر أقل من الاسم الثلاثي، فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون قد حذف بعض حروفه؛ كحذف فائه أو لامه.

الثانية: أن يكون ثنائيّاً من أصل الوضع.

فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير، لتتأتى صيغة (فُعَيل)، وهي أقل الصيغ الثلاث.

فمثال محذوف اللام: أب، فتقول في تصغيره: أُبَيٌّ، برد اللام

المحذوفة وهي الواو، إذ أصله: أَبَوٌ؛ لأن مثناه[(١)]: أبوان، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، وتقول في تصغير: دم: دُمَيٌّ، وفي: أخ: أُخَيٌّ.

ومثال محذوف الفاء: عِدَة، فتقول في تصغيره: وُعَيدٌ، برد الفاء المحذوفة، وهي الواو، إذ أصله: وَعْدَةٌ؛ لأن فعله: وعد، وتقول في تصغير: ثقة: وثيقة، وفي: صفة: وُصيفة.

وتعويض تاء التأنيث عن الحرف المحذوف لا يمنع من رَدِّه عند التصغير، كما مثلنا، ومثل ذلك أيضاً: بنت وأخت، فيقال في تصغيرهما: بُنَيَّة وأُخَيَّة، برد المحذوف وهو اللام؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ، فترَد اللام، ويختم بتاء التأنيث؛ لأنه ثلاثي مؤنث ـ كما سيأتي ـ والأصل: بُنيوة، وأُخيوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا أريد تصغير ما سُمِّيَ به مما وضع ثنائيّاً فإن كان ثانيه صحيحاً لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فإذا صغر ضُعِّف، إما بتضعيف الحرف الثاني، أو بتضعيف ياء التصغير، للوصول إلى بنية (فُعيل)، نحو: هَلْ ـ مسمًّى به ـ فيقال في تصغيره: هُليل أو هُلَيٌّ.

وإن كان ثانيه معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف، وذلك مثل: ما ـ مسمًّى به ـ فتكون بعد التضعيف (ماءً)؛ لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين لا يمكن النطق بهما، فتنقلب الثانية منهما همزة، ثم يصغر فيقال: مُويّ؛ لأن الألف الأصلية وهي الحرف الثاني في الكلمة مجهولة الأصل، فانقلبت واواً، ثم وليتها ياء التصغير، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير وأدغمت فيها.

---

(١) يعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية أو الجمع أو الفعل.

أما تصغير (ماء) وهو الذي يشرب، فهو: مُوَيه؛ لأن ألفه مبدلة من واو، إذ أصله: مَوَهٌ، بدليل: أمواه، فتحركت الواو في المفرد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم انقلبت الهاء همزة سماعاً على غير قياس، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

ويعتبر الاسم ثنائياً ـ يجري عليه ما يجري على الثنائي من ردِّ المحذوف ومن غيره ـ إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، مثل: ابن، واسم، فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرجع المحذوف وهو اللام؛ لأن أصلهما: بَنَوٌ وسَمَوٌ، فيقال: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا معنى **قوله**: (وكَمِّل المنقوص في التصغير... إلخ) أي: كمل الاسم الناقص وهو ما حذف منه أصل، بأن ترد إليه ما حذف منه، ما دام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التأنيث. أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم، ثم مثل **بقوله**: (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب، ويكون قصره للضرورة، والمراد **بقوله**: (الناقص) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر، ويحتمل أن المراد بـ(ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة، ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع.

* * *

تصغير الترخيم

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَـ(الْعُطَيْفِ) يَعْني (الْمِعْطَفَا)

هذا النوع الثاني من أنواع التصغير، وهو تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه، وله صيغتان:

١ ـ فُعيل لتصغير الاسم ثلاثي الأصول.

٢ ـ فعيعل لتصغير الاسم رباعي الأصول، وتزاد تاء التأنيث إن كان مسماه مؤنثاً.

فمثال الأول: حامد، محمود، حمدان، فيقال في تصغيرها: حُميد، ويقال في تصغير: حبلى: حبيلة، بزيادة تاء التأنيث، للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر، إذ لو قيل: حبيل لالتبس بتصغير (حبل) إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، فلا تلحقه التاء، فتقول في تصغير: حائض وطالق: حُييض، وطُليق، بحذف الألف.

ومثال الثاني: قرطاس وعصفور، فتقول في تصغيرهما: قريطس وعصيفر.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (ومَنْ بترخيم يصغر اكتفى بالأصل... إلخ) أي: والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفى بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها[1] فتقول في تصغير: معطف: عطيف، بحذف الميم، والمعطف: بكسر الميم: هو الكساء.

* * *

كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء

٨٥١ ـ وٱخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ(سِنّْ)

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ(شَجَرٍ) وَ(بَقَرٍ) وَ(خَمْسِ)

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، سواء أَبَقِيَ على ثلاثيته أم حذف منه شيء، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس: دويرة، وهنيدة، وشميسة، وتقول في تصغير: يد: يُدَيّة، برد اللام المحذوفة وهي الياء.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في: شجر، وبقر، وخمس

(١) حكى سيبويه في تصغير: إبراهيم: بُرَيْهاً. وهو مستعمل في لهجة نجدٍ. لكنه شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين، وهما: الميم ـ اتفاقاً ـ والهمزة على رأي المبرد، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة، والقياس عنده أن يقال: بريهم، بحذف الزوائد فقط، وهي الهمزة والألف والياء.

انظر: «كتاب سيبويه» (٣/٤٧٦)؛ «شرح الكافية لابن مالك» (٤/١٩٢٧).

ـ الدال على معدود مؤنث ـ: شجير، وبُقَير، وخميس ـ بلا تاء ـ إذ لو قلت: شجيرة، وبقيرة، وخميسة، لالتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة ـ الدال على معدود مذكر ـ.

وشذ حذف التاء عند أمن اللبس؛ كقولهم في تصغير: ذود[(١)]: ذويد، وقوس: قُويس، ونعل: نُعيل.

فإن كان الاسم غير ثلاثي لم تلحقه التاء، نحو: زينب، وسعاد، فلا يقال فيهما: زيينبة ولا سُعيِّدة، وما ورد من ذلك فهو نادر؛ كقولهم في تصغير: قدام، قديديمة، بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء؛ لأنها مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

وهذا معنى **قوله**: (واختم بتا التأنيث... إلخ) أي: اختم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم ثلاثي عارٍ من التاء؛ كقولك في سِن: سُنينة، ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء ألا يحصل لبس، فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء.

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها.

وقوله: (كثَر) بفتح الثاء المثلثة، بمعنى: زاد، من قولهم: كاثرته فكثرته؛ أي: غلبته وزدت عليه.

* * *

تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذًا: (الَّذِي) (الَّتِي) وَ(ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا: (تَا) وَ(تِي)

تقدَّم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة، وأن المبنيات لا تصغر، وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقالوا في تصغير الذي: الَّلَذَيَّا أو الَّلُذَيَّا، وفي التي: الَّلَتيَّا أو الَّلُتيَّا، وفي تصغير الذين: اللُّذَيِّن.

(١) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر.

أما المثنى ـ اللذان واللتان ـ فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسيّاً، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، فقالوا: اللَّذيَّان واللَّتيَّانِ، ومن هنا كان الشذوذ.

أما أسماء الإشارة فقالوا في تصغير: ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا ـ بفتح أولهما وقلب ثانيهما ـ وهو الألف ـ ياء وإدغامها في ياء التصغير ـ وزيادة ألف بعد الياء المشددة، وقالوا في تصغير: أُولَى ـ وهو اسم الإشارة للجمع ـ بالقصر ـ: أُوليَّا ـ بالقصر، مع تشديد الياء ومدها دون الهمزة ـ أو أُولَيْئَا ـ بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير ـ وقالوا في تصغير ـ: أولاء ـ بالمد ـ: أُوليَّاء.

أما المثنى ـ ذان وتان ـ فعلى القول بأنهما معربان ـ يكون تصغيرهما قياسيّاً إلا أن العرب غيَّرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير؛ كفتح أولهما وتشديد الياء، فقالوا: ذيّان وتيّان، ومن هنا كان الشذوذ..

وفي بعض هذه الأمور السماعية **يقول ابن مالك**: (وصغروا شذوذاً الذي... إلخ) أي: إن العرب صغَّرت شذوذاً بعض الأسماء المبنية: (الذي والتي) الموصولتين، و(ذا) الإشارية، مع فروعها التي منها: (تا) للمفردة المؤنثة وكذا: (تي).

ولم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة.

ثم إن **قوله**: (مع الفروع) ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع، فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي)، وهو المفهوم من «التسهيل»[(١)].

---

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٥٢٢).

النَّسَب

القاعدة العامة في النسب

٨٥٥ ـ يَاءً كيَا الْ(كُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

النسب: هو إلحاق الاسم ياء مشددة في آخره، ليكون اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

وللنسب ثلاثة تغييرات:

١ ـ **تغيير لفظي**: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها.

٢ ـ **تغيير معنوي**: وهو صيرورة الاسم اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي، قال تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] نسبة إلى الدُّر.

٣ ـ **تغيير حكمي**: وهذا من ناحية الإعراب، وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر؛ لأنه مؤول بالمشتق، نحو: هذا مكيٌّ أبوه.

والغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها، نحو: مدني، أو قبيلته، نحو: عُتيبي، شَمِّري، نسبة إلى عتيبة، وشمَّر، أو مهنته، نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها، نحو: إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه، مثل: نحوي، وصرفي، وبلاغي، ونحو ذلك، إضافة إلى أن فيه اختصاراً للكلام.

وقد أشار **ابن مالك** إلى التغيير اللفظي **فقال**: (ياء كيا الكرسي... إلخ) أي: إن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب، مثل: ياء

الكرسي، في أنها مشددة وفي آخر الاسم، غير أن ياء النسب زائدة، وياء الكرسي أصلية، ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره، لمناسبة الياء.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: ـ الياء المشددة ـ تاء التأنيث ـ الألف المقصورة

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَتَا   تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

٨٥٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاوًا، وَحَذْفُهَا حَسَنْ

تقدَّم أن النسب يقتضي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها. وهذا يقتضي تغييراً لفظيّاً في آخر الاسم، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر.

وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة ما يأتي:

الأول: حذف الحرف الأخير من الاسم إن كان ياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، لتحل محلها ياء النسب الزائدة.

فتقول في النسب إلى الشافعي ﵀: شافعي، وفي النسب إلى مرميّ: مرميّ.

أما الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد أو بحرفين فسيأتي حكمها إن شاء الله.

الثاني: حذفه إن كان تاء التأنيث، نحو: مكي، غَزِّيّ، بَصري، في النسب إلى: مكة، وغزة، والبصرة، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالأمي نسبة إلى الأمة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم[(١)].

الثالث: حذفه إن كان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً؛ كحبارى وحباريّ. وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني

(١) هذا أحد الأقوال في نسبة (الأمي). وانظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٣٦).

الاسم متحركاً، نحو: جَمَزَى[١] وجَمَزِيّ.

فإن كانت رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واواً، فتقول: حبليٌّ، وحُبْلَويٌّ، في النسب إلى: حبلى.

وهذا معنى **قوله**: (ومثله مما حواه احذف... إلخ) أي: احذف ما حواه الاسم من ياءٍ، مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، ولا تُثْبِتْ تاء التأنيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها، والمراد بالمدة هنا: ألف التأنيث المقصورة. ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن، لقوة شبهها بتاء التأنيث في زيادتها.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: - ألف الالحاق - ألف المقصور - ياء المنقوص

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩ ـ وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ ٱنْفِتَاحًا ....

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب ألف الإلحاق المقصورة إن كانت خامسة؛ كحبركى[٢] وحبركيّ، فإن كانت رابعة جاز فيها الوجهان: الحذف، والقلب، وهو المختار محافظة على حرف الإلحاق، فتقول في: علقى: علقيّ، وعلقوي، وفي أرطى: أرطيّ وأرطوي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، فتقول: علقاوي وأرطاوي.

الخامس: حذف ألف الاسم المقصور، وهي الألف الأصلية[٣] إن

---

(١) هو وصف بمعنى سريع. يقال: فرس جمزى؛ أي: سريعة المشي.

(٢) من معانيه: الطويل الظهر القصير الرجلين، ويطلق ـ أيضاً ـ على القراد، وألفه للإلحاق بسفرجل.

(٣) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واوٍ أو ياء؛ لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه، مثل: «ما» الإسمية.

كانت خامسة فصاعداً، فتقول في مرتضى: مرتضيّ، وفي مستشفى: مستشفيّ.

وكذا إن كانت رابعة والثاني متحرك، فتقول في بَرَدَى: برديّ، وفي سَنَفَا[(١)]: سنفي، فإن كان الثاني ساكناً جاز حذفها أو قلبها واواً، وهو المختار، فتقول في: أبْها: أبهي، أو أبهوي، وفي: بُصْرى: بُصريٌّ أو بُصْروي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، كما تقدم.

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل ثالثةً قلبت واواً، فتقول في ربا: ربويّ، وفي نوى[(٢)]: نوويّ، وفي فتى: فتويّ[(٣)].

السادس: حذف ياء المنقوص إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في النسب إلى: المقتدي: مقتديٌّ، وإلى: المستعلي: مستعليٌّ.

وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها، فتقول في: القاضي: القاضَويّ أو القاضيّ.

وإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها ـ أيضاً ـ فتقول في: الشَّجِي[(٤)]: الشَّجَويّ، وفي: العشي: العَشَويّ.

وفيما تقدَّم **يقول ابن مالك**: (لشبهها الملحق والأصلي ما لها... إلخ) فقوله: (لشبهها) خبر مقدم (ما لها) مبتدأ مؤخر؛ أي: ما ثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين ـ الحذف والقلب ـ ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية، ووجه الشبه: كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن[(٥)]. وأشار **بقوله**: (وللأصلي قلب يُعتمى) إلى أن

(١) بردى: بالفتح، أعظم نهر في دمشق، وسنفا: بلدة في مصر.
(٢) قرية بالشام نسب إليها الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ.
(٣) تقلب الألف الثالثة واواً وإن كان أصلها الياء، مثل: فتى، لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل، والألف لا تقبل الحركة.
(٤) الشجي: هو الحزين.
(٥) وإنما قُيِّد بسكون الثاني؛ لأن الألف لا تقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت للتأنيث، كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» (٤/ ٣٣٢).

القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف، **وقوله**: (يعتمى) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه ويعتامه: إذا اختاره، وظاهر كلامه أن اختيار القلب خاص بالأصلية، مع أنه صرح في «الكافية وشرحها» بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية(١).

ثم بيَّن حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف. وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (عُزل) أي: طرح وحذف، أما الرابعة فحذفها أولى من قبلها واواً. **وقوله**: (وحتمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنّ) بكسر العين وسكون النون للوزن، وأصلها مشددة من: عَنَّ يَعِنُّ؛ أي: يعترض ويوجد، والمعنى: أنه يجب قلبُ كلِّ ثالث معتل من ألف مقصور أو ياء منقوص، أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين.

وقوله: (وأَوْلِ ذا القلب انفتاحاً)؛ أي: اجعل (ذا القلب) أي: صاحب القلب، وهو الحرف المقلوب، والمراد ياء المنقوص والياً انفتاحاً، ويحتمل أن (ذا) اسم إشارة، أي: هذا الحرف المقلوب. و(ذا) على كلا التقديرين مفعول أول، وانفتاحاً مفعول ثانٍ.

* * *

كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين

٨٦١ ـ .... وَ(فَعِلْ) وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)

تقدَّم أن النسب يقتضي تغييراً في آخر الاسم المنسوب إليه، وتغييراً في الحرف الذي قبل الآخر، وذكر هنا التغيير الأول في الحرف الذي قبل الآخر، وهو:

١ ـ وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين، سواء كانت فاؤه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة.

فمن المضمومة: دُئِل(٢)، والنسب إليها: دُؤَلي.

---

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٤٢).

(٢) دُئِل: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة، منها أبو الأسود الدؤلي.

ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر[١]، والنسب إليهما: مَلَكي، نَمَري.

ومن المكسورة: إِبِل، والنسب إليها: إِبَلي.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعِلٌ وفُعِلٌ عَيْنَهما افتحْ...) أي: افتح عين الكلمة من كل اسم ثلاثي مكسور العين عند النسب، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها.

* * *

كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي الْـ(مَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب. وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة، ويبقي الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول في: المرمي، مَرْمَويُّ، وهي لغة قليلة. والمختار الحذف، فتقول: مرميٌّ[٢] كما تقدم.

* * *

النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

تقدَّم أن الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين حذفت عند النسب. وذكر هنا أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد فإنها لا تحذف، بل يُفكُّ إدغامها، وتقلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب، وتفتح الياء الأولى للتخفيف، وترجع إلى أصلها الواو إن كان واواً، وتبقى إن كان أصلها الياء.

فتقول في النسب إلى ريّ: رَوَوِيّ، فرجعت الياء الأولى إلى أصلها، وهو الواو، بدليل الفعل: «روى يروي» وقلبت الثانية واواً.

---

(١) نَمِر: أبو قبيلة، كما في القاموس.

(٢) أصل: مرميّ. مَرْمَويٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول. والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي. وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل.

وتقول في النسب إلى حيّ: حيويّ؛ لأن الياء الأولى بقيت على أصلها، بدليل الفعل (حَيِيَ)، وقلبت الثانية واواً على ما ذكرنا.

وهذا معنى **قوله**: (ونحو حي فتح ثانيه يجب... إلخ) أي: إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف، مثل: حيّ، فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتحُ ثانيه وَرَدُّهُ إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو. ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء.

* * *

النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

تقدّم أربعة أشياء مما يحذف في آخر الاسم للنسب، وهي: الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتاء التأنيث، والألف بأنواعها، وياء المنقوص، وذكر هنا الخامس والسادس، وهما: علامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح.

فإذا أُريد النسب إلى المثنى جُرِّد من علامة التثنية ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى مدرستين: مدرسي، وجبلين: جبلي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المذكر السالم جُرِّد من علامة الجمع، ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى معلمين: معلميّ، وصالحين: صالحي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المؤنث السالم جرد من علامة الجمع ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى الساعات: الساعي، وفي وردات: وردي.

وإذا حصل لبس بين النسب إلى المفرد وما ذكر من المثنى والجمع فإنه يُميَّز بينهما بالقرائن التي تحدد المراد.

وفي هذا الحذف **يقول ابن مالك**: (وعلم التثنية احذف... إلخ) أي: احذف علامة التثنية؛ لأجل النسب، ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث.

* * *

النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: (طَيِّبٍ) حُذِفْ   وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالْأَلِفْ

تقدَّم مما يحذف من الأمور المتصلة بآخر الاسم للنسب كسرة عين الاسم الثلاثي وإبدالها فتحة، وذكر هنا الأمر الثاني وهو حذف الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى.

فإذا أريد النسب إلى اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، فُكَّ إدغام الياء، وأبقيت الأولى الساكنة، وحذفت الثانية المكسورة تخفيفاً، وزيدت على الاسم ياء النسب، فتقول في النسب إلى كُثيِّر(١): كُثيْري، وفي غُزيِّل: غُزَيْلي.

بخلاف، نحو: هَبَيَّخ(٢)، فلا تحذف الياء الثانية، لعدم كسرها، بل يقال: هَبَيَّخِيّ. وكان القياس أن يقال في النسب إلى طيّء: طَيْئيّ، بحذف الياء الثانية، ولكنهم بعد حذفها قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس؛ لأنها ساكنة، وإنما تقلب المتحركة، فقالوا: طائي.

وهذا معنى **قوله**: (وثالثٌ من نحو طيب حذف... إلخ) أي: إن الحرف الثالث ـ وهو الياء الثانية ـ من كل اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، نحو: طيِّب، يجب حذفه، فتقول: طيْبيّ، (وشذ طائي) بإبدال الياء ألفاً، كما تقدم.

وقوله: (وثالث) مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف؛ أي: وحرف ثالث، أو المجرور بعده صفة له، والخبر **قوله**: (حُذف).

* * *

٨٦٦ ـ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ   وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

الثالث والرابع من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيلة) و(فُعيلة).

فإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ حذفت

(١) اسم رجل. وهو صاحب عَزَّة، كما في «القاموس».
(٢) الهبيّخ: الغلام السمين. والأنثى: هبيّخة.

منه تاء التأنيث أولاً؛ لأنها لا تجامع ياء النسب ـ كما تقدم ـ ثم حذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين فتحة، كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وذلك بشرطين:

١ ـ أن تكون العين صحيحة[(١)].

٢ ـ ألا تكون العين مضعفة.

فتقول في النسب إلى حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ، وجَزَرِيّ، وقبيلة: قَبَلِيّ.

فإن كانت العين معتلة أو مضعفة، فسيأتي حكمهما إن شاء الله.

وإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فُعيلة) ـ بضم الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولاً، ثم حذفت منه الياء[(٢)] بشرط ألا تكون العين

---

(١) اشتراط صحة العين خاص بـ(فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ أما فُعيلة ـ بضمها ـ فلا يشترط فيه ذلك، فتحذف منه التاء والياء ولو كان معتل العين؛ لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، بخلاف ما إذا انفتح ما قبله، كما في (فعيلة) ـ بفتح الفاء ـ كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) يرى بعض الباحثين المعاصرين أنه لا يلزم حذف ياء فُعيلة مطلقاً. بناء على عدد غير قليل من الكلمات الواردة عن العرب لم تحذف فيها الياء، وقد حكم عليها النحاة بالشذوذ، مثل: سَليقة وسَليقي، وعُميرة وعُميري، ورُدينة ورُديني، وسَليمة وسَليمي..، ومثل هذا طبيعة وطبيعي، وبديهة وبديهي، ويرى أن الحذف ـ بالإضافة إلى الشرطين المذكورين ـ مشروط باشتهار الاسم المنسوب إليها شهرة فياضة، تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء (فعيلة) للنسب.

واستند الباحث ـ بالإضافة إلى ما ورد من المسموع ـ إلى قول ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» ص(٢٨٠): (إذا نسبت إلى «فعيل» أو «فَعيلة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبجيلة وحنيفة فتقول: ربعي وبجلي وحنفي، وفي ثقيف: ثقفي، وعتيك: عتكي.

وإن لم يكن الاسم مشهوراً ـ علماً كان أم نكرة ـ لم تحذف الياء في الأول «أي: فَعيل» ولا في الثاني «أي: فعيلة»).اهـ.

وجاء في كتاب «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٠١) في النسب إلى كلمة: (مدينة) ما نصه: (وإذا نسبت إلى مدينة الرسول ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مَدَائني، للفرق بين النسب لئلا يختلط).اهـ. انظر: «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٧٢٩).

مضعفة، فتقول في النسب إلى جهينة وقريظة ومُزينة: جُهَنِيّ، وقُرَظِيّ، ومُزَنِيّ، فإن كانت العين مضعفة فسيأتي حكمها إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (وفَعَليٌّ في فَعيلة التزم... إلخ) أي: الْتزم في النسبة إلى (فَعيلة) حذف التاء والياء وفتح العين، وحُتِمَ في النسبة إلى (فُعيلة) حذف الياء والتاء أيضاً.

* * *

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلة) و(فُعَيلة) صحيح العين غير مضعف

الخامس والسادس من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيل) المعتل اللام، وياء (فُعيل) المعتل اللام.

فإذا كان الاسم على وزن (فَعيل) وكان معتل اللام، وجب حذف الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلب الكسرة فتحة ـ لما تقدم ـ وقلب الياء الثانية ألفاً، ثم واواً لتقبل الحركة، فتقول في النسب إلى عديّ: عَدوِيّ، وفي عليّ: علَوِيّ، وفي غنيّة: غنويّ.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عقيل، عَقيلي، وفي جَميل: جميلي.

وإذا كان الاسم على وزن (فُعيل) وكان معتل اللام، حذفت الياء الأولى بعد فكّ الإدغام، ثم قلبت الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في قُصيّ قُصَوِيّ، وفي فُتيّ: فُتَوِيّ، وفي أُميّة: أُمويّ.

وهذا هو حكم الياء المشددة الواقعة بعد حرفين الذي وعدنا به في أول الباب.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عُقيل: عُقيلي، ورُدين: رُديني.

وقد ورد سماعاً بحذف الياء مع صحة اللام؛ كقوهم في قُريش: قُرشي، وفي ثقيف: ثقفي، وفي هذيل: هُذَلي. ويرى المبرد ومن وافقه

أن هذا الحذف قياسي، لكثرة الوارد منه، فالوجهان عنده جائزان[١].

وإلى حكم (فَعيل) و(فُعيل) أشار **بقوله**: (وألحقوا مُعَلَّ لام عريا... إلخ) أي: ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من باب (فَعيلة وفُعيلة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، ومفهوم قوله: (مُعَلَّ لام) أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء.

* * *

النسب إلى (فَعيل) و(فُعيل) معتل اللام

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَـ(الْجَلِيلَهْ)

تقدّم أن شرط حذف الياء من (فَعيلة) و(فُعيلة) صحة العين[٢] وسلامتها من التضعيف. وذكر هنا أنه إذا كان (فَعيلة) مضعفاً، أو معتل العين حذفت تاؤه فحسب، فتقول في النسب إلى حَقيقة: حَقيقي، وعفيفة: عفيفي، وتقول في عويصة: عويصي، وزُويلة[٣]: زُويلي.

وكذا إن كان (فُعيلة) مضعف العين فتحذف تاؤه فحسب، فتقول في هُريرة: هُريري، وفي أُميمة: أُميميّ.

فإن كانت العين معتلة حذفت الياء، فتقول في نُويرة: نُوَريّ، وفي عُيينة: عُيَنِيّ[٤].

وهذا معنى **قوله**: (وتمموا ما كان كالطويلة... إلخ) أي: تمموا ولم يحذفوا (ما كان) من فَعِيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة)،

---

(١) انظر: «المقتضب» (٣/ ١٣٣)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧).

(٢) هذا خاص بـ(فَعيلة) ـ مفتوح الفاء ـ كما تقدم.

(٣) في «القاموس»: (زويلة كجهينة: موضع، أو رجل، وباب زُويلة بالقاهرة).

(٤) هذا موضع الاختلاف بين المنسوب إلى (فُعيلة) والمنسوب إلى (فَعيلة)، وهو أن معتل العين من (فَعيلة) كطويلة تبقى ياؤه؛ لأن حذفها يستدعي إعلالاً يبعدها عن صورة المنسوب إليه؛ لأن العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما معتل العين من (فُعيلة) فتحذف ياؤه؛ لأن حذفها لا يؤدي إلى الإعلال المذكور؛ لأن فاءها مضمومة. انظر: «التصريح» (٢/ ٣٣١)؛ «النحو الواضح» ص(٣٦٣).

فقالوا: طويلي، (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعِيلة وفُعيلة مضاعفاً (كالجليلة) والحُميمة[1]. فقالوا: جليلي، وحُميمي.

* * *

النسب إلى اسم علي وزن فَعيلة وفُعيلة مضعف العين أو معتلها

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

إذا أريد النسب إلى الممدود، فحكم همزته حكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي خضراء: خضراوي، وإن كانت زائدة للإلحاق[2]، جاز فيها وجهان:

١ ـ بقاؤها.

٢ ـ قلبها واواً، وهو أرجح.

فتقول في علباء[3]: علبائي أو علباوي، وأصل علباء: علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة.

وإن كانت بدلاً من أصل فكذلك إلا أن الأرجح إبقاؤها، فتقول في كساء: كسائي أو كساوي، وفي بناء: بنائي أو بناوي، وأصل كساء: كساو؛ لأنه من كسوت، وبناء: بناي؛ لأنه من بنيت.

وإن كانت أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في إنشاء: إنشائي، وفي ابتداء: ابتدائي؛ لأنهما من أنشأ وابتدأ، فالهمزة أصلية.

وهذا معنى **قوله**: (وهمز ذي مدٍّ ينال في النسب... إلخ) أي: إن همزة الممدود تُعطى في النسب من الحكم ما جرى عليها في التثنية، كما تقدم.

* * *

النسب إلى الممدود

النسب إلى المركب

٨٧٠ ـ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ) أَوَ (ٱبْ) ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

---

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام. ومكان قرب مكة. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٠٧).

(٢) تقدم معنى الإلحاق. في أواخر «الممنوع من الصرف».

(٣) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق، وتقدم ذلك.

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هٰذَا ٱنْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)

إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسناديّاً أو مزجيّاً[(١)] نُسب إلى صدره وحُذف عجزه، فتقول في النسب إلى المركب الإسنادي: رام الله[(٢)]: رامي، وفي النسب إلى المركب المزجي: بَعْلَبَكّ[(٣)]: بَعْلِيّ.

أما المركب الإضافي فإن كان صدره أباً أو ابناً نسب إلى عجزه وحذف صدره، فتقول في النسب إلى أبي حنيفة: حَنَفِي، وفي ابن الزبير: زُبيري، وفي ابن عمر: عُمري.

وكذا إن كان مُعَرَّفَاً صدره بعجزه ـ بأن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر ـ فإنه ينسب إلى عجزه، فتقول في غلام زيد: زيدي، فإن لم يكن كذلك نسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى امرئ القيس: امرئي أو مَرَئي، وإن خيف اللبس بعدم معرفة المنسوب إليه، فإنه ينسب إلى العجز ويحذف صدره، فتقول في النسب إلى عبد المطلب: مُطَّلِبِي، وإلى عبد مناف: مَنَافِي؛ لأنه لو نسب إلى الصدر، وقيل: عبدي، لم يعرف المنسوب إليه.

وهذا معنى **قوله**: (وانسب لصدر جملة... إلخ) أي: انسب لصدر المركب الإسنادي، وصدر ما ركب تركيب مزج، وانسب للثاني ـ وهو العجز ـ إذا كان متمماً لمركب إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني ـ أي المضاف إليه ـ.

وقوله: (تَمَّمَا) بفتح التاء، بمعنى: كمَّلَ، وألفه للإطلاق.

وقوله: (أَوَ اب) بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو.

---

(١) تقدم تعريفهما في باب «العلم».

(٢) مدينة في فلسطين.

(٣) مدينة في الشام بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل.

ثم بَيَّنَ أنه ما سوى هذه المواضع التي ينسب فيها إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول، ما لم يخف بالنسب إليه لبس، فإن خيف لبس نسب إلى الثاني؛ كعبد الأشهل، فتقول: أشهلي.

* * *

النسب إلى محذوف اللام

٨٧٣ ـ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا آنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهٰذِي تَوْفِيَهْ

٨٧٥ ـ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتَا) ... أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

إذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لا ترد إليه في التثنية وجمع التصحيح، جاز ردها وعدم ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى يد: يدَويّ، بِرَدِّ اللام، وقلبها واواً وفتح ما قبلها، أو: يديّ، بعدم رد اللام، كما قالوا في المثنى: يدان. وفي النسب إلى ابن: بنَوي، بحذف همزة الوصل؛ لأنها عوض، وَرَدِّ اللام وقَلْبِها واواً وفتح ما قبلها، أو: ابني، بعدم ردها وإثبات الهمزة، كما قالوا في المثنى: ابنان، وأصل يد: يَدْيٌ، فحذفت اللام تخفيفاً بدون تعويض، وأصل ابن: بَنَوٌ، فحذفت اللام، وعوض عنها الهمزة.

وإن كانت لامه ترد إليه في التثنية أو جمع التصحيح وجب ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى أب وأخ: أبوي، وأخوي، بردِّ الواو المحذوفة، بدليل: أبوان وأخوان.

وتقول في النسب إلى بنت وأخت: بنوي وأخوي، بحذف تاء التأنيث ورد اللام المحذوفة، وهي الواو، وفتح أولهما وثانيهما؛ لأنه أصلهما قبل الحذف، بدليل: بنات[1] وأخوات، فيكون النسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن، ولا يضر الالتباس؛ لأنهم لا يبالون به في النسب. وهذا قول الخليل وسيبويه.

---

(١) أصل بنات: بنوات. قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وقال يونس بن حبيب ـ شيخ سيبويه ـ ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: أختي وبنتي[(١)]. وهذا وجيه، لبعده عن اللبس.

وهذا معنى **قوله**: (واجبر برد اللام ما منه حذف... إلخ) أي: اجبر برد اللام الاسمَ الذي حذف منه اللام.

وقوله: (جوازاً) نعت لمحذوف؛ أي: جبراً جائزاً لا واجباً، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر[(٢)] أو لمؤنث، ففي هذه الحالة يستحق المجبور ـ وهو ما حذفت لامه ـ التوفية وجوباً بردِّ لامه إليه عند النسب.

ثم قال: ألحقْ أختاً بأخ في رد اللام. وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها، بلا نظر لوجوبه وجوازه، فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت، دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله: (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس.

وقوله: (ويونسُ) يقرأ بلا تنوين، قال الخضري: (يقرأ غير مصروف على أصله، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه)، وأجاز بعضهم صرفه[(٣)].

* * *

النسب إلى ما وضع على حرفين

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَـ(لَا) وَ(لَائِي)

إذا أريد النسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ـ والتضعيف: أن تزيد على الحرف مثله من جنسه ـ فتقول في النسب إلى كمْ ـ مسمًّى به ـ: كَمِيّ، بالتخفيف، أو: كمِّيّ، بالتشديد.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٠ وما بعدها).

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر مع التثنية؛ لأن ما يُردُّ فيه يرد فيها بلا عكس كـ(لام) أب وأخ، فإنها ترد في التثنية دون الجمع، وقد اقتصر ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٩٥٤)؛ و«التسهيل» (٣/ ٣٧١) على التثنية والجمع بالألف والتاء.

(٣) انظر: «شرح المكودي» ص(٢١٧)، «إعراب الألفية» ص(١٣٥)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٧٤).

وإن كان معتلاً وجب تضعيفه، فتقول في لو ـ مسمى به ـ: لَوِّيّ، وتقول في لا ـ مسمى به ـ: لائي، بتضعيف ثانيهما، وهو الألف، وذلك بزيادة ألف أخرى، وإبدال الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين، ويجوز قلب الهمزة واواً مثل همزة (كساء)، فتقول: لاوي.

وهذا معنى **قوله**: (وضاعِفِ الثانيَ من ثنائي... إلخ) أي: ضاعف الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين؛ أي: حرف علة، فتقول في لا، لائيّ، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت للشعر.

* * *

النسب إلى محذوف الفاء

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

إذا أريد النسب إلى اسم محذوف الفاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في النسب إلى صفة وعدة: صِفِيّ وعِدِيّ، و(عدة) مصدر: وَعَدَ، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث، ومثله (صفة).

وإن كان معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة مع فتح العين، فتقول في النسب إلى شِيَةٍ[1]: وِشَوِيّ، وأصلها: وِشْيٌ بكسر الواو وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيداً لحذف الواو، ثم حذفت الواو، وعوض عنها تاء التأنيث، فصارت: شِيَةً، بفتح الياء لتناسب التاء.

فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة وهي الواو المكسورة، وتفتح الشين ـ لما تقدّم من فتح عين الثلاثي إن لم يكن مفتوحاً ـ فتصير: وِشَيَ، فتنقلب اللام ـ وهي الياء ـ ألفاً، فتصير: وِشَاً، ثم تقلب واواً من أجل النسب؛ لأنها ثالثة، فيقال: وِشَوِيّ.

(١) الشية: العلامة وكل لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

وهذا معنى **قوله**: (وإن يكن كشية... إلخ) أي: وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام، مثل: شية، فقد التُزِمَ جبره بإرجاع فائه وفتح عينه عند النسب إليه، وهذا الفتح عند سيبويه ومن وافقه، وغيره يُبقي سكون الشين، فيقول: وِشْيِيّ؛ لأنه الضبط السابق قبل الحذف، وقول سيبويه أرجح للتخفيف، وفي بعض النسخ (التَزِمْ) على أنه فعل أمر، ونصب ما قبله.

* * *

النسب إلى الجمع

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ ٱذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ   إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

إذا أريد النسب إلى الجمع فإن كان باقياً على دلالة الجمعية جيء بمفرده ونسب إليه، فتقول في النسب إلى بساتين: بستاني، وإلى علوم: علمي، وإلى الفرائض: فَرَضِي.

وإن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة نسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى المدائن: مدائني، وإلى الجزائر: جزائري، وتقول في النسب إلى الأنصار رضي الله عنهم: أنصاري، وإلى المماليك: مماليكي.

ولا ينسب إلى المفرد منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جَزَرِي، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد ـ جزيرة ـ والنسب إلى الجمع ـ جزائر ـ.

وهذا معنى **قوله**: (والواحد اذكر ناسباً للجمع... إلخ) أي: إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه، إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع، بأن كان علماً على واحد كالجزائر ـ علماً على الدولة المعروفة ـ أو اشتهر في جماعة معينة كالأنصار رضي الله عنهم فإنه ينسب إليه على لفظه[1].

* * *

(١) قال في «همع الهوامع» (٦/ ١٧١): (وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً. . .) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسماع؛ كالأعلام التي =

٨٧٩ ـ وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

الاستغناء عن ياء النسب

قد يستغنى في اللغة العربية بصيغ أخرى للدلالة على النسب غير الياء المشددة، وهذه الصيغ هي:

١ ـ فاعل، وفَعِل، بمعنى: صاحب كذا، فيقال: تامر وصائغ، وطَعِم ولَبِن، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب صياغة، وصاحب طعام، وصاحب لبن.

٢ ـ فعّال، للدلالة على النسب إلى حرفة معينة، مثل: حَدّاد، ونَجّار، وعَطّار، ونحو ذلك.

وهذه الصيغ غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً، وهو قول سيبويه. وقال المبرد: بجواز القياس، وهو قول وجيه، لا سيما في صيغة (فعّال)؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس.

وهذا معنى **قوله**: (ومع فاعل وفَعَّال فَعِلْ... إلخ) أي: إن صيغة (فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب، وكذا صيغة (فاعل) و(فَعّال)، فقوله: (فَعِل) مبتدأ، خبره جملة (أغنى عن الياء)، وتقدير البيت: وفَعِل مع فاعل وفَعَّال أغنى في النسب عن الياء فَقُبل عند النحاة.

* * *

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره يقتصر على الذي نُقِل منه، ولا يقاس عليه.

= اشتهرت، وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه؛ كالجواليقي والثعالبي والكرابيسي والمحاملي وغيرها. ولأن النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يوقع في اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. فيقال في النسب إلى الملوك: الملوكي، وإلى الدُّول: الدُّوليّ. وإلى الكُتّاب: الكُتَّابي... وهكذا. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٧٤٢).

كقولهم في البحرين: بحراني، وفي الرّي: الرازي، وفي مرو: مروزي[1]، وفي صنعاء: صنعاني، وفي حضرموت: حضرمي، وفي الشِّتاء: شَتَوي، وفي البادية: بدوي.

(١) نقل السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥١) عن ثعلب أنه قال: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم.

الْـوَقْــفُ

٨٨١ ـ تَنْوِينًا ٱثْرَ فَتْحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا   وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ ٱحْذِفَا

الوقف على الاسم المنوَّن

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، وتتعلق به أحكام كثيرة.

فإذا أريد الوقف على الاسم المنون، فإن كان في حالة النصب ـ وهو التنوين الواقع بعد فتحة ـ قلب التنوين ألفاً[1]، نحو: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٦]، وإن كان في حالة رفع أو جر ـ وهو التنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة ـ حذف التنوين وسُكِّن ما قبله، نحو: كلُّ آتٍ قريبْ، لا تؤخر عمل اليوم إلى غدْ.

وهذا معنى **قوله**: (تنويناً إثر فتح اجعل ألفا... إلخ) أي: اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف، واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح، وهو الضمة والكسرة.

* * *

٨٨٢ ـ وَٱحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى ٱضْطِرَارِ   صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

الوقف على هاء الضمير

إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها[2] ـ وهي الواو والياء ـ ووقف على هاء الضمير بالسكون، نحو: سمعت النصح ورَعَيْتُهْ، يأتيك كلُّ غدٍ بما فيهْ، إلا في ضرورة الشعر، فتثبت الصلة في آخر العروض أو الضرب[3]؛ كقول الشاعر:

(١) هذه لغة جمهور العرب. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر، وقد نص ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩).

(٢) الصلة هنا: هي حرف العلة المتصل بالضمير من جنس حركته، فهو في حالة الضم واو. وفي حالة الكسر ياء.

(٣) العروض: آخر تفعيلة من الصَّدْر، والضرب: آخر تفعيلة من العَجُز.

ومَــهْــمَــهٍ مُــغْــبَّــرةٍ أَرْجَــاؤُهُ كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَــمَــاؤُهُ[(١)]

وقول الآخر:

تَجَاوزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَلَكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ[(٢)]

فقد أثبت في كل منهما صلة الضمير، المضموم كما في الأول، والمكسور كما في البيت الثاني، وذلك لضرورة الشعر.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وُقِفَ على الألف، ولم تحذف لخفتها، نحو: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذا معنى **قوله**: (واحذف لوقف في سوى اضطرار... إلخ) أي: احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير المفتوحة، وهي المضمومة والمكسورة، وقِفْ على الهاء ساكنة، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.

* * *

الوقف على (إذن)

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً، كما يوقف على المنون المنصوب؛ كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله، فتقول: إذن أكرمَك، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً، سواء كانت ناصبة للمضارع أم لا، وهذا رأي البصريين إلا المبرد، وهو

(١) مهْمهٍ: هو الصحراء التي يشق السير فيها، كأن لون أرضه سماؤه: تشبيه مقلوب؛ أي: كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه.

إعرابه: (ومهمه) الواو: واو رُبَّ، ومهمه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مغبرةٍ) صفة لمهمه مجرورة باعتبار لفظه (أرجاؤه) فاعل لـ(مغبرة) والهاء مضاف إليه، وجملة (كأن واسمها وخبرها) صفة لمهمه. وخبر المبتدأ مذكور في كلام بعد بيت الشاهد.

(٢) هنداً: علم على رجل بدليل تذكير الضمير في قوله: (قتاله) أعشو إلى ضوء ناره: أَسْتَدِلُّ عليها ببصر ضعيف. والعشا: سوء البصر بالليل والنهار.

إعرابه: (رغبةً) مفعول لأجله منصوب (عن قتاله) متعلق برغبة (إلى ملك) متعلق بتجاوزت. وجملة (أعشو...) صفة لملك.

اختيار ابن مالك، والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً(١)؛ لأنها نون في الحقيقة، وليست بتنوين(٢).

* * *

الوقف على الاسم المنقوص

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ ما لَمْ يُنْصَبَ ـ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاْعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي نَحْوِ: (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اْقْتُفِي

إذا أريد الوقف على الاسم المنقوص ـ وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها ـ فإما أن يكون منوناً ـ وهو المجرد من أل والإضافة ـ وإما أن يكون غير منون.

فإن كان منوناً منصوباً قلب تنوينه ألفاً، نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهاديا.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالمختار الوقف عليه بحذف الياء، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، ـ كما سيأتي ـ؛ لأنها غير ثابتة في الوصل، فلا تثبت في الوقف، نحو: جاء داعْ، سلمت على داعْ، والأصل: داعٍ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي، وقد قرأ ابن كثير ـ من السبعة ـ بالياء، في أربعة ألفاظ حيث وقعت في القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقرأ الباقون بالحذف(٣).

فإن كان المنقوص محذوف العين، نحو: مُرٍ ـ اسم فاعل من

(١) انظر: «المطالع النصرية» ص(١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) «معاني الحروف» للرماني ص(١١٧)؛ ونقل في «الجنى الداني» ص(٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل: (أن، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف).

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢١).

أرى[١] ـ أو محذوف الفاء، مثل: يفي[٢] ـ علماً ـ، لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُرِي، وهذا يفي، وأصل «مُرٍ»: مُرْئِي، بهمزة بعد الراء، بوزن (معطي) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة ـ وهي عين الكلمة ـ تخفيفاً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «يفي»: يوفي، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فأصبحت (يفي).

فإن كان المنقوص غير منون ـ وهو المحلى بأل ـ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء، نحو: شر القلوب القلب القاسي، تدور الدوائر على الباغي، ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فقد قرأ الجمهور بحذف الياء، وقرأ ابن كثير بإثباتها[٣].

فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه عند الوقف، نحو: اشمل بمعروفك القاصيَ والداني، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

وهذا معنى **قوله**: **(وحذفُ يا المنقوص... إلخ)** أي: إن حذف ياء المنقوص المنون ـ غير المنصوب ـ أولى من إثباتها، وهذا يشمل المرفوع والمجرور، وفهم منه جواز الإثبات، كما فهم منه أن المنصوب تثبت ياؤه عند الوقف، ويقلب التنوين ألفاً، وقوله: (وحذف يا المنقوص..) المراد به: عدم ردها؛ لأنها محذوفة قبل الوقف، **وقوله**: **(ما لم ينصبَ ٱولى... إلخ)** يقرأ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى ما قبلها.

---

(١) أرى. مضارع أصله: أرْأَيُ. وزنه: أَفْعَلُ. خففت الهمزة بالحذف بعد أن أُلقيت حركتها على الراء. فصار: أَرَيُ. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ووزنه: أَفَلُ. وقد علل الصرفيون هذا النقل بكثرة الاستعمال وبالتخفيف القياسي «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٨١، ٣٨٢).

(٢) يفي: مضارع (وفى) حذفت فاؤه وهي الواو، والأصل: يَوْفِي، مثل: وعد يعد؛ لأنه ثلاثي، مكسور العين في المضارع. وإنما حذفت الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وسيأتي ذكر ذلك في باب «الحذف» من أبواب التصريف إن شاء الله.

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢٤، ٢٤٦).

وقوله: (وغيرُ ذي التنوين بالعكس) أي: إن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون، فيجوز الإثبات والحذف، لكن الإثبات أجود. أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة.

وقوله: (وفي نحو مُرٍ لزوم رَدِّ اليا اقتفي) معناه: أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف رَدُّ الياء، وقوله: (اقتفي) أي: اتُبع.

* * *

أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

إذا أريد الوقف على المحرك الآخر، فإما أن يكون آخره هاء التأنيث[1] أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، نحو: ذو العقل يشقى بعقله في الحياهْ، كثيراً ما تكون الأماني كاذبهْ.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث، جاز لك في الوقف عليه خمسة أوجه:

الأول: أن تقف عليه بالسكون، وهو الأصل؛ لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وهي بالسكون أبلغ، نحو: العلم أفضل من المالْ.

الثاني: أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي، والغرض منه التنبيه على حركة الأصل، ويدركه الأعمى والبصير.

(١) المراد تاء التأنيث، وإنما سميت هاءً باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف.

الثالث: أن تقف بالإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا في المضموم، ولا يدركه إلا البصير، والغرض منه الفرق بين الساكن أصالة والمسكن لأجل الوقف.

الرابع: أن تقف بالتضعيف، وهو: تشديد الحرف الموقوف عليه، نحو: هلا شبابَك صنته عن المحارمّ، والغرض منه بيان أن الآخر محرك في الأصل، وشرطه ثلاثة أمور:

١ ـ ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ، لثقل الهمزة، فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

٢ ـ ألا يكون الموقوف عليه حرف علة، كالواو، مثل: لن يدعوَ، والياء، مثل: رأيت القاضيَ، لاستثقال حرف العلة.

٣ ـ ألا يكون الموقوف عليه تالياً لسكون كالحِمْل، لئلا يجتمع ثلاثة حروف ساكنة: المدغم ـ وهو المزيد للتضعيف ـ وما قبله وما بعده.

الوجه الخامس: أن تقف بالنقل، وهو عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشروطه أربعة:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، بخلاف، نحو: جَعْفَر؛ لأن ما قبل الآخر محرك، والمحرك لا يقبل حركة غيره.

٢ ـ أن يكون ما قبل الآخر قابلاً للحركة، فلا يتعذر تحريكه، ولا يستثقل، بخلاف، نحو: باب، وعصفور، لتعذر الحركة في الأول، وثقلها في الثاني.

٣ ـ ألا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة، بخلاف سمعت العلمَ؛ لأن الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز، نحو: الله الذي يخرج الخَبْءَ[1]، وهذا قول البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش

(١) الخبء أي: المستتر في السماء والأرض، وقالوا: خبء السماء: المطر، وخبء الأرض: النبات. قاله ابن قتيبة في «تفسير غريب القرآن» ص(٣٢٣).

الوقف بالنقل مطلقاً، سواء كانت الحركة فتحة أو غيرها، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز.

٤ ـ ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية، فيمتنع: هذا العِلُمْ، في الوقف على العِلْم؛ لأنه صيغة (فِعُل) غير موجودة في كلام العرب، إلا إن كان الآخرة همزة فيجوز، فتقول: هذا الرِّدُءْ[1]، بنقل ضمة الهمزة إلى الدال، وإن أدى إلى عدم النظير، وإنما اغتفر ذلك لثقل الهمزة.

وفي الوقف على المتحرك **يقول ابن مالك**: (وغيرَ ها التأنيث من مُحَرَّكٍ سكنه... إلخ) أي: سكن آخر المتحرك ـ غير (ها) التأنيث ـ أوقف عليه (رائم التحرك) أي: آتياً في التحرّك بالروم، (أو أشمم الضمة) أي: أشمم الحرف الضمة، وهو مشتق من الشم؛ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيَّأت العضو للنطق بها، **وقوله**: (أو قِفْ مُضْعِفاً... إلخ) أشار به إلى الوجه الرابع، وهو التضعيف وشروطه الثلاثة، وهي (ما ليس همزاً) أي: ليس آخره همزة (أو عليلاً) أي: ولا حرف علة (إن قفا محركاً) أي: إن تبع محركاً.

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل **بقوله**: (وحركاتٍ انقلا... إلخ) أي: انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه (لساكن) أي: لساكن قبله، **وقوله**: (انقلا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة التي أبدلت في الوقف ألفاً. وهذا الشرط الأول، (تحريكه لن يُحظلا) أي: لن يُمنع، والألف للإطلاق. وهذا الشرط الثاني.

وفي **قوله**: (ونقل فتح... إلخ) ذكر الشرط الثالث المختلف فيه، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز، فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل (وكوفٍ نقلَا) بحذف ياء النسب للضرورة؛ أي: الكوفي أجاز نقل الحركة مطلقاً.

---

(١) الرِّدْءُ: هو المعين في المهمات.

وقوله: (والنقل إن يعدم نظير ممتنع... إلخ) إشارة إلى الشرط الرابع، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدَّم.

* * *

الوقف على ما آخره تاء التأنيث

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْاسْمِ هَا جُعِلْ   إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: بالعلم نهضت الأمم وسادتْ، وإن كان اسماً فإما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو شبهه.

فإن كان مفرداً وكان ما قبل التاء صحيحاً ساكناً وقف عليه بالتاء، نحو: بأمها تقتدي كل بنتْ. وإن كان متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ ولا يكون إلا ألفاً ـ وقف عليه بالهاء، فالأول، نحو: ما أشبه الليلة بالبارحه، وهذا هو الأصح. ويجوز بقلّةٍ: بالبارحتْ، بإثبات التاء. والثاني، نحو: قد قامت الصلاه.

وإن كان جمعاً، أو ما أشبهه ـ وهو ما دل على متعدد في الحال، مثل: أولات، أو في الأصل، مثل: عرفات، أو في التقدير، مثل: هيهات ـ وقف عليه بالتاء، فالأول، نحو: رُبَّ أكلةٍ منعت أكلاتْ. والثاني، نحو: هيهات تلقى كقلب الأم هيهاتْ، فـ(هيهاتْ) في التقدير جمع (هَيْهَيَة) ثم سمي بها الفعل. ويجوز الوقف بقلّة بالهاء[1] وقد سمع منه: كيف الإخوةُ والأخواه؟

وهذا معنى **قوله**: (في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل... إلخ) أي: جعل تاء التأنيث في الاسم هاءً عند الوقف، بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ كما مضى ـ واحْتَرَزَ بذلك من تاء (بنت، وأخت) ـ كما تقدم ـ فإنها لا تُغَيَّر.

---

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢١٤) نقلاً عن بعضهم أن عرب طيء يقفون بالهاء، ومثله في «المطالع النصرية» ص(١٤٥).

ومفهوم **قوله**: (الاسم) أن الفعل يوقف عليه بالتاء. وكذا مفهوم **قوله**: (بساكن صَحَّ وُصِلْ) أنه إن كان ما قبلها ساكناً معتلاً، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء.

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه.

وقوله: (وغيرُ ذين بالعكس انتمى) أي: غير الجمع وشبهه يكثر الوقف عليه بالهاء، وتَقِلُّ سلامة التاء، ومعنى: (انتمى) انتسب، وقوله: (بالعكس) متعلق بـ(انتمى) أو حال من فاعله، و(انتمى) خبر المبتدأ، وهو قوله: (وغير ذين) والتقدير: وغير جمع تصحيح ومضاهيه انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً.

* * *

(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِـ(هَا) السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ ... كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل الآخر الذي حذف حرف علته لبناء الأمر، أو لجزم المضارع، فإذا بقي من الفعل بعد الحذف حرف أصلي واحد، أو حرفان أحدهما زائد، وجب الوقف بهاء السكت[(١)]، نحو: بوعدك فِهْ، اعمل ولا تَنِهْ، فالأول أمر من (وفى) وسيأتي أصله، والثاني: مضارع (ونِيَ) بمعنى: ضعف وفتر، وأصله: ولا تني، فحذفت الياء للجازم، ثم أُتي بهاء السكت.

---

(١) وجوب الوقوف بالهاء على ما بقي منه حرف لا خلاف فيه. وأما ما بقي على حرفين أحدهما زائد فابن مالك يرى وجوب الهاء. ورده ابن هشام في «أوضح المسالك» بأن القراء أجمعوا على الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ بدون هاء السكت. فدلَّ على أن ذلك جائز لا واجب، والغريب أن ابن هشام وافق ابن مالك على الوجوب في «شرح القطر» ص(١٣٩).

فإن بقي أكثر من حرفين جاز الوقف بهاء السكت أو بالتسكين، والأول أحسن، نحو: بالصالحين اقتدهْ أو اقتدْ، قل الحق ولا تخشَهْ أو تخشْ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا معنى **قوله**: (وقف بها السكت على الفعل... إلخ) أي: قف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو البناء، مثل: أعط من سأل، فتقول: من سأل أعطه، ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقي على حرف واحد، مثل: عِ، أمر من: وعى، والأصل: اوعي، حذفت الياء للبناء، والواو حملاً على المضارع، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فتقول: النصيحة عِهْ؛ فـ(النصيحة) مفعول مقدم و(عِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر، والهاء للسكت. وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد، مثل: يع ـ مجزوماً ـ فتقول: لم يَعِهْ. **وقوله**: (فراع ما رعوا) فعل أمر من راعى يراعي، والمراعاة: الملاحظة.

* * *

٨٩٥ ـ وَ(مَا) فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا بِٱسْمٍ كَقَوْلِكَ: (ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى؟)

(٢) الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة

الموضع الثاني: من مواضع اجتلاب هاء السكت: ما الاستفهامية. وذلك أنه يجب حذف ألفها[(١)] إذا جُرَّت[(٢)]، فإن كانت مجرورة بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت، نحو: غضب ولا أدري بمقتضى مَهْ، وإن كانت مجرورة بحرف الجر جاز الوقوف عليها

(١) شرط ذلك ألا تركب مع (ذا) فإن ركبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألني؟ لأن (ما) في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة.

(٢) قالوا إنما حذفت ألفها إذا جرت فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية كالموصولة، نحو: سألتُ عما سألتَ عنه. أو الشرطية، نحو: بما تفرح أفرح، أو المصدرية، نحو: عجبت مما تشرب. فلا تحذف الألف في شيء من ذلك. على أنه قد ورد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في كثير من الأحاديث وكلام العرب. فانظر للفائدة: «المطالع النصرية» ص(١٨٣).